وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم العلوم التجارية

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of Commercial

العنـــوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2022

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد: – نايلي حميدة

– بن السعدي مريم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. فرحات عباس	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. حمزة فيشوش	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.د. القري عبد الرحمان	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنـــة الجـــامعية 2023/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

نشكر الله على منه وكرمه، إذ وفقنا في مسيرة البحث لإتمام هذه المذكرة التي نرجو ان تكون مرجعا يعتمد عليه،

نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذنا المشرف: د. فيشوش حمزة

كما لا يفوتنا أن تتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة وإثراء هذه المذكرة،

وإلى كل أسرة قسم العلوم التجارية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة،

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا على انجاز هذا العمل

الاهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، إلى من كان
له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب)

أطال الله الله في عمره
إلى من وضعتني على طريق الحياة ووهبتني كل شيء إلى أغلى إنسانة أمي الغالية أطال الله
في عمرها

إلى إخوتي من كان لهم بالغ الأثر في الكثير من العقبات والصعاب، إلى سندي في الحياة
زوجي الكريم
إلى جميع عائلتي إلى كل من لم تحمل أسمائهم مذكرتي ولم تنساهم
ذاكرتي
إلى كل الزميلات في: قسم العلوم التجارية

إلى أساتذة قسم العلوم التجارية

إليكم أهدي ثمرة جهدي

مريم

الاهداء

الى من مهد طريقة العلم لي

إلى من أنار دروب علمي بنور لا ينطفئ العزيز الذي سار في كل الدروب وفي كل طريقة

حتى وصول الى هذا

ملهمى ومعلمي الأول حفظه الله ابي واطال الله في عمره

إلى من علمتني الصمود والأمل،

أعظم واحن إنسانة في الوجود إلى امي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى أخوتى وكل أفرد العائلة

كل المراد اليه، إلى الابن المدلل محمد جواد

الى من نقشوا معي حمل الذكريات على جدار الزمن - - إلى جميع الأصدقاء الذين

ضاقت عن ذكرهم السطور

وهم في القلب دائما

عائلتي واصدقائي

الى جميع اساتذة قسم علوم تجارية

حميدة

ملخص

تهدف هذه الدراسة لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2022)، من خلال استخدام برنامج Eviews وبتطبيق نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL حيث قسمنا الدراسة الى فصلين – كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وكذلك على التحليل القياسي الإحصائي.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تكامل مشترك بين المتغير المستقل المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغير التابع والمتمثل في الواردات، وأوضحت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على الواردات في الأجل الطويل في الجزائر، بينما في الأجل القصير يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الواردات، الفجوات الزمنية المتباطئةARDL.

Abstract:

This study aims to measure the impact of foreign direct investment on imports in Algeria during the period (2010 - 2022), through the use of the Eviews program and by applying the ARDL lag time lag model, where we divided the study into two chapters - and also relied on the descriptive approach and the analytical approach, as well as on statistical econometric analysis.

The study found that there is a co-integration between the independent variable represented by foreign direct investment and the dependent variable represented by imports. The results showed that foreign direct investment does not affect imports in the long term in Algeria, while in the short term foreign direct investment affects imports in Algeria during the study period.

Keywords: Foreign Direct Investment, Imports. ARDL model.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان: .....ت

الاهداء .....ث

فهرس المحتويات .....ت

فهرس الاشكال.....ج

فهرس الجداول.....ج

مـقـدمـة: .....أ

الفصل الأولأ

مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة احلال الوارداتأ

تـمهيد : 6

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....7

المطلب الأول: تعريفات حول الاستثمار الأجنبي المباشر 7

المطلب الثاني: دوافع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....10

المبحث الثاني : التجارة الدولية وسياسة إحلال الواردات :.....14

المطلب الأول : ماهية التجارة الدولية : 14

المطلب الثاني :سياسة احلال الواردات : 16

المطلب الثالث :تشجيع الصادرات كبديل لإحلال الواردات : 19

المبحث الثالث :الإستثمار الأجنبي المباشر وسياسة احلال الواردات 22

المطلب الأول :التفسير النظري للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد : 22

المطلب الثاني الإستثمار الأجنبي المباشر والواردات : 23

المطلب الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشروالصادرات :.....24

خلاصة الفصل الأول : 26

الفصل الثاني.....

دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الواردات

خلال الفترة (2010 ـ 2022)

تـمهيد.....28

المبحث الأول:تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الجزائر خلال الفترة (2010 ـ 2022) : 29

المطلب الأول:تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الجزائر خلال الفترة (2010 ـ 2022) : 29

المطلب الثاني :التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(2010 ـ 2022) 32

المطلب الثالث :التوزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(2010 – 2022) 33

المبحث الثاني : تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 –2022) 34

المطلب الأول :تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 – 2022) : 34

المطلب الثاني : التركيب السلعي للواردات :..... 37

المطلب الثالث :التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية : 39

المبحث الثالث : دراسة قياسية لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الواردات في الجزائر خلال الفترة 2022/2010 42

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة 42

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية 42

المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعةARDL 44

خاتمة : 51

قائمة المراجع 55

الملاحق

فهرس الاشكال

شكل رقم1: ملخص لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	9
الشكل رقم (2) :تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2010-2022)	30
الشكل رقم (3) تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 ـ 2022)	35
الشكل رقم (4): تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء	44
الشكل رقم (5): نتائج إخبار استقرار النموذج	49

فهرس الجداول

الجدول (1): تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الجزائر خلال الفترة (2010 ـ2022)	29
الجدول رقم (2) : تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 ـ 2022)	34
الجدول رقم (3) : نتائج اختبار ADFلمتغيرات الدراسة في المستوى.	43
الجدول رقم (4): اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود	45
الجدول رقم (5): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	46
الجدول رقم (6): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل	46
الجدول رقم (7): نتائج إختبار لاغرانش	47
الجدول رقم (8): إختبار توزيع البواقي .	47
جدول رقم (9): نتائج إختبار ARCH	48

مقدمة

مـقـدمـة:

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المتغيرات التي تكتسي أهمية كبيرةً لدى صناع القرار الاقتصادي ما جعل العديد من الدول تحاول توفير البيئة والمناخ الملائم وكذا تشريع القوانين واللوائح التنظيمية المناسبة رغبة منها في استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من مزاياه المتنوعة والتي يمكن لها أن تؤثر على معدل نمو الواردات في الاقتصاد الوطني.

تعد الواردات جزء مهم من التجارة الخارجية، فهي تشكل مصدرا أساسيا لتموين الاقتصاد الوطني، فهي ترفع المستوى المعيشي لدى الأفراد من خلال إنفاقهم الاستهلاكي على السلع الأجنبية، إضافة إلى أنها تمكن القطاعات الاقتصادية من زيادة كفاءتها الإنتاجية والتنافسية بتوفير السلع الرأسمالية اللازمة.

ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر مهم ورئيسي للتمويل، حيث أنه من الآثار الإيجابية لتدفقه بالدول المضيفة يساعد على إعتماد سياسة إحلال الواردات من خلال الرفع من مستوى حجم ونوعية المنتجات خاصة غير المصنعة محليا بدل الاستيراد من الخارج.

وعلى ضوء ما سبق تتبلور إشكالية دراستنا على النحو التالي:

ما مـدى أثـر تـدفـقـات الاستثمار الأجنـبـي المباشر علـى حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2022)؟

وانطلاقا من الإشكالية السابقة وبغرض الالمام بهذا الموضوع، سنطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر وما علاقته بالواردات؟

-هل توجد علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات خلال الفترة (2010 – 2022)؟ وهل يوجد تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الجزائرية؟

فرضيات الدراسة: لكي نجيب على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ونتعمق في دراستها ونضع منهجا للبحث، فإننا نقترح مجموعة من الفرضيات التي نراها تساهم في بلورة وتحديد معالم الموضوع والمتمثلة في:

- فرضية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل القصير والطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات في الجزائر خلال الفترة 2010-2022، مقابل الفرضية البديلة التي تتمثل في على عدم وجود تكامل مشترك في الأجلين القصير والطويل الأجل؛

– فرضية وجود تأثير إيجابي وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة 2010–2022، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود تأثير إيجابي بين الاستثمار الأجنبي والواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة: يكتسي موضوعنا أهميةً بالغة، حيث يعتبر هذا الموضوع الحيوي الذي يربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالواردات من المواضيع الاقتصادية التي تحظى باهتمام الدراسات المالية و الاقتصادية المعاصرة والتقارير السنوية الصادرة عن الهيئات الدولية، ومنه تتمثل أهمية دراستنا في تحديد العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالواردات الجزائرية، وما يتخلل ذلك من تطور للأنظمة والسياسات و تتبع تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 – 2022) ثم قياس وبيان هذه العلاقة .

أهداف الدراسة: من خلال هذه الدراسة سنحاول تحقيق الأهداف التالية:

–تسليط الضوء عل الإطار النظري لمتغيرات الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات؛

–تتبع مسار تطور كل من الإستثمار الأجنبي المباشر والواردات خلال الفترة (2010 – 2022) والنظريات المفسرة لهما؛

–إبراز الأثر الذي يحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الجزائر؛

–محاولة بناء نموذج قياسي يشرح العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والواردات في الجزائر.

منهج الدراسة: من أجل إلمام ومعالجة الدراسة بجميع جوانبها والإجابة على الإشكالية وإثبات صحة الفرضيات نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والواردات بعد دراسة تطورها خلال الفترة (2010 – 2022) باستخدام المعطيات الإحصائية، كما تم استخدام نموذج الفجوات الزمنيةARDL لقياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الواردات خلال الفترة (2010 – 2022).

الدراسات السابقة: هناك عدة دراسات أنجزت في الجانب النظري الخاصة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بمخلف المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، والبطالة، والقطاعات الاجتماعية، والتنافسية الاقتصادية، والتجارة الخارجية بما فيها الصادرات والواردات، ولكن القليل

منها من تناول بناء النماذج الإحصائية التي تفسر هذه العلاقات وتحليلها، كما لا توجد أي دراسة تسقط العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على اقتصاد دولة الجزائر التي نحن بصدد البحث فيها.

-دراسة بعنوان " **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر " 2014– 2020** " من إعداد الطلبة : غربية مفتاح – مرابط يحي ، وهي مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ،بجامعة المسيلة ،سنة 2023 ، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2014 – 2020) ، وتوصلت إلى أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيل جدا ولا يساهم بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

– دراسة بعنوان **أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000 – 2019)** من إعداد سارة بوسيس وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وبنوك ، بجامعة البويرة ،سنة 2021 ، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة مدى اثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2019) ، باستخدام منهجية التكامل المشترك و نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لسعر الصرف الحقيقي على الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة ، وهذا ما يتوافق مع نتائج أغلب الدراسات حيث أن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري لم يتمكن من التقليل من حصيلة الواردات الجزائرية.

-دراسة بعنوان **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر من** إعداد الطالب عوينة عيد المؤمن وهي مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، بجامعة المسيلة ، سنة 2023 ، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر ، وتوصلت إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ضئيل و هامشي.

– دراسة بعنوان: **دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الج ا زئر باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDLخلال الفترة 1980–2018** من إعداد عيسى صوالح وآخرون، مقال منشور بمجلة أبحاث اقتصادية معاصرة العدد02 لسنة 2020، أوضحت النتائج المتحصل

عليها من هذه الدراسة الى وجود علاقة وجود علاقة تكامل مشترك على المدى البعيد وفق منهج الحدود، والى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

-دراسة بعنوان: **واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية دراسة حالة الجزائر**، من إعداد قويدري محمد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي بجامعة الجزائر 2005، وتوصلت الدراسة الى دراسة مجموعة من الاثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وعلى الجزائر كدراسة حالة.

والهدف من دراستنا هو إبراز التأثير الذي يحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الجزائرية للفترة 2010-2022، ومحاولة التوصل الى نتائج تعكس هذا التأثير.

صعوبات البحث: تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا لإنجاز هذا البحث في:

-صعوبة الحصول على كل الإحصائيات خاصة الحديثة منها؛

- تضارب واختلاف البيانات والإحصائيات بين المصادر الدولية والوطنية.

هيكل البحث: بغية الإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى الأهداف المسطرة، واختبار صحة فرضياتها، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، تناول الفصل الأول مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تضمن ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فعرضنا التجارة الدولية وسياسة إحلال الواردات، ودرسنا في المبحث الثالث الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة إحلال الواردات.

أما الفصل الثاني فقد اختص بالدراسة التطبيقية المدرجة تحت عنوان دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الجزائر، تضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول فيه عرض لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2010 – 2022)، والمبحث الثاني عرض لتطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2022) ، أما المبحث الثالث فخصصناه لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2022) كدراسة قياسية .

الفصل الأول

مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة احلال الواردات

تمهيد:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم وسائل تنمية وتنويع الموارد المالية ونقل التكنولوجيا المعرفة، وتوفير مناصب الشغل وغيرها، لذلك يحتل هذا الأخير أهميّةً بالغةً لدى دول العالم، فهو يعتبر من المتغيرات المؤثرة على تطورها، ففي ظل العولمة الاقتصادية أصبح العالم ساحة مفتوحة للمنافسة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال سياسة الحكومات وبرامجها الترويجية وتوفير السبل و الوسائل للمستثمرين، وباعتباره يساهم في احلال الواردات والنهوض بالاقتصاد الوطني.

وسنتناول هذا الفصل من خلال المباحث التاليّـة:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر؛

المبحث الثاني: التجارة الدولية وسياسة احلال الواردات؛

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة احلال الواردات.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد زاد اهتمام الدول بالاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة حيث يحظى باهتمام العديد من الشركات والدول نظرا لما يوفره لهذه الأخيرة من مزايا وإمكانيات، فأصبحت معظم السياسات الاقتصادية تشجعه من خلال إصدار القوانين والتشريعات المشجعة له، وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعريف به وتحديد كل من دوافعه وأشكاله ومحدداته.

المطلب الأول: تعريفات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

احتوت الدراسات والمراجع العديد من التعاريف العلمية المختلفة لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

أولا: تعاريف لبعض الاقتصاديين العرب:

الباحث عبد السلام أبو قحف يرى أن الاستثمار المباشر الأجنبي هو الذي:"ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك joint –venture أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة". (قحف، 2001، صفحة 13)

من خلال هذا التعريف، يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه عبارة عن:

– ملكية شرعية لجزء من رأسمال المستثمر أو كله؛

– يتّخذ رأسمال المستثمر أشكالا معينة: استثمار مشترك، استثمار مملوك 100 %؛

–تعاقد بين طرفين، الأول يمثل المستثمر الذي يعتبر وفق قوانين الجنسية إمّا غير مقيم أو أجنبي بحكم أنه لا يتمتع بجنسية البلد الذي يقيم فيه، و الثاني هو البلد المضيف الذي يتدفق نحوه الاستثمار، و يبنى التعاقد على أساس أن يقوم المستثمر بنقل رؤوس أموال أو الخبرات و المعارف في مختلف الميادين لهذا البلد المضيف و ذلك في حال تملّك المستثمر الأجنبي بالكامل للاستثمار أما في حال الاستثمار المشترك فإنّ التعاقد يكون بين طرفين وهما المستثمر الأجنبي و المستثمر المحلّي هذا الأخير الذي يحتمل انتمائه للقطاع العام أو القطاع الخاص.

وينصرف تعريفه حسب فريد النجار: "ويقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملّك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة". (النجار، 2000، صفحة 24)

ثانيا: تعاريف لبعض الاقتصاديين غير العرب:

فمن بين هؤلاء الاقتصاديين نجد على سبيل المثال Raymond-Bertrand الذي عرفه على أنه: "الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة". (Bertrand, économie financire internationale, 1971, p. 49)

ثالثا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر عند بعض الهيئات الدولية:

فهو كما يلي:

1- تعريف صندوق النقد الدولي:International Monetary Fund IMF :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات الدولية وهو يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ داخل المؤسسة".

2- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference on Trade and Development(UNCTD):

"إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تشغيل لرأس المال عبر حدود الدول شريطة أن يملك المستثمر على الأقل10% من الأسهم ذات الحق في التصويت في المشروع، سواء كان المشروع جديدا أو عاملا بالفعل". إذا فشرطا الاستثمار الأجنبي المباشر هما:

-ملكية المستثمر لـ: 10 %على الأقل من أسهم المشروع؛

-مشاركته في الإدارة.

وتفضل الدول النامية كثيرا هذا الشكل من أشكال الاستثمارات، لأنه يساعدها على تحقيق التنمية، كما يساعد كذلك المستثمر الأجنبي على معرفة سوق البلد المضيف وطريقة التعامل معها. (الجوري، 2014، صفحة 30)

ومن خلال التعاريف السابقة لمختلف المفكرين والباحثين الاقتصاديين وبعض المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية نستخلص تعريف مختصر للاستثمار الأجنبي المباشر: هو هجرة لرؤوس الأموال الدولية بين مختلف الدول، وذلك بامتلاك شخص أو مؤسسة من دولة ما أصولا في دولة أخرى، من أجل المشاركة أو إدارة هذه الأصول (الملكية واتخاذ القرار). مع تحقيق منافع للدول المضيفة تتمثل في الرفع من صادراتها والتخفيف من عجز ميزان دفوعاتها، ورفع نموها الاقتصادي وهو أكبر غاية تسعى إليها الدول المضيفة.

شكل رقم1: ملخص لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

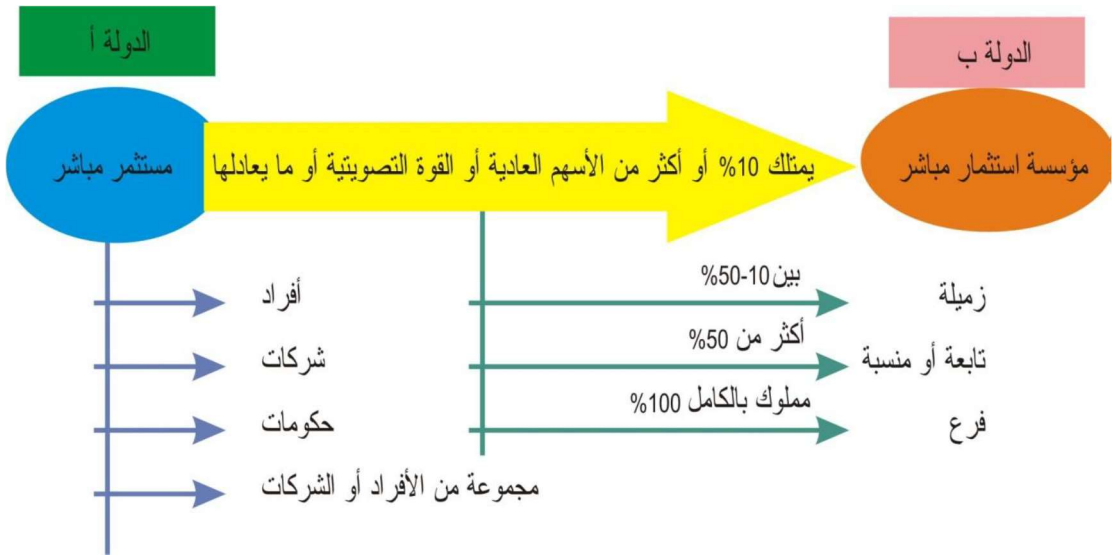

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار "الاستثمار الأجنبي المباشر من10% فما فوق" جريدة القبس الصادرة بتاريخ: 16ماي2008، العدد12558، ص 70 نقلا عن الموقع الالكتروني: http//www.alaqabas.com.kw/temp/pages/2008/05/16/70-economic-page.pdf، عن كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر، والجزائر.

من الشكل نستخلص أنه يجب أن يكون المستثمر المباشر من الدولة أ يملك 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية أو ما يعادلها في مؤسسة استثمار من الدولة ب، فإذا كانت المؤسسة ب تملك ما بين 10-50% تسمى مؤسسة زميلة، وتسمى مؤسسة تابعة أو منسبة إذا كانت تملك أكثر من 50% وتسمى فرع إذا كانت ملكه بالكامل 100%.

المطلب الثاني: دوافع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي تعمل على جلب اكبر قدر من الاستثمارات. ومنه يمكن حصر هذه الدوافع التي يصدر من أجلها قرار الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

أولا: دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية الآتية:

– الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها؛

– إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركة تسويقها في موطنها؛

– الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها وعلى سبيل المثال أجرة العامل في تلك الدول تكون عادة اقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعيا؛

– الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيرا من الدول المستثمر فيها من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها؛

– الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها إذ إن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بالكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها؛

– سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار و نوع الخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها؛

–تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية إذ انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات.

ثانيا: دوافع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر

دوافع الدول المضيفة من وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية يمكن تلخيصها كما يلي (مراس، 2015، صفحة 124):

– الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية في الدول الأجنبية إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأموال؛

– الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك تشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها؛

– الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها والتقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.

– تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

–الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول؛

– المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، خلق أسواق جديدة للتصدير؛

–تنمية وتطوير المناطق الفقيرة؛

–نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق.

ثالثا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال من أهمها: (مفتاح و مرابط، 2023، صفحة 6)

1– المشروع المشترك أو الشراكة: هو أحد مشروعات الأعمال التي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة؛

2–الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل: تحصل الشركات المتعددة الجنسيات عل الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية: بناء مشروع جديد تماما أو شراء مشروع قائم بالفعل أو شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ عل شبكات التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل؛

3-الاستثمار في المناطق الحرة: الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالمناطق الحرة وتقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات والنشاطات الجمركية؛

4-الاندماج والاستحواذ: يقصد بالاندماج اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد. أما الاستحواذ فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى؛

5- مشروعات أو عمليات التجميع: أي إنشاء وحدات في البلد المضيف تقوم بتركيب وتجميع منتج سبق صنعه في البلد الأم؛

6- التحالف الاستراتيجي: قيام تحالف بين مستثمر محلي وآخر أجنبي من أجل استغلال مواد خام أو السيطرة على أسواق أخرى. (هاجر و قاسمي، 2016، صفحة 208)

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة عوامل وأوضاع مختلفة قد توثر على مناخ الاستثمار بصورة رئيسية يمكن اعتبارها كبيئات وتختلف هذه البيئات من بلد إلى آخر، حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية.

أولا: البيئة السياسية: (المؤمن، أثر الإستثمار الأجنبي على النمو الإقتصادي في الجزائر (شهادة ماستر)، 2023، صفحة 8)

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.

ثانيا: البيئة الاقتصادية:

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلابد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز

مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق.

إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.

ثالثا: البيئة القانونية والتشريعية:

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها.

رابعا: البيئة الإدارية:

" يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية " (قويدري، 2011).

المبحث الثاني: التجارة الدولية وسياسة إحلال الواردات

أدّى تعاظم أهميّة قطاع التجارة الدولية في الاقتصاد العالمي إلى توجيه العلاقات التجارية الدولية بشكل يسمح للسياسات التجارية أن تكتسي هي أيضًا أهميّة خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وسنبرز من خلال هذا المبحث أهمية سياسة احلال الواردات وتشجيع الصادرات كبديل لإحلال الواردات

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية :

تعتبر التجارة الدولية العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية الدولية حيث توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع و خدمات غير متوفرة محليا ، ولتحديد ماهية التجارة الدولية فإن ذلك يستلزم اعطاء نظرة عامة ومختصرة عن مفهومها وأهميتها و أسباب قيامها .

أولا :تعريف التجارة الدولية :

للتجارة الدولية عدة تعاريف نذكر منها:

ـ " تمثل التجارة الدولية أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات و واردات." (داوود و آخرون، 2002، صفحة 13)

ـ " هي أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة " (السربتي، 2009، صفحة 8)

ويشمل مصطلح التجارة الدولية اليوم على : (ابراهيم، 2010، صفحة 13)

- الصادرات و الواردات السلعية المنظورة .
- الصادرات و الواردات الخدمية غير منظورة .
- الهجرة الدولية : أي تنقلات الأفراد بين دول العالم المختلفة .

فالتجارة الدولية هي : عبارة عن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة (انتقال السلع والخدمات و رؤوس الأموال و الأشخاص) على المستوى الدولي ، ويمكن لمختلف الأفراد وكذلك الحكومات و المؤسسات العالمية بأنواعها أن تمارسها .

ثانيا : أهمية التجارة الدولية :

تبرز أهمية التجارة الدولية من خلال ما يلي:

1) تمكن التجارة الدولية من تحقيق التنمية على المستوى الوطني نحو رفع مستويات المعيشة وضمان لتوظيف الكامل والتوسع في انتاج السلع والخدمات مع مراعاة الاحتياجات والمشاغل الذاتية لبلدان الأعضاء فـــي الاتفاقية على اختلاف مستويات التنمية اقتصادية لديها؛

إن أهمية التجارة الدولية تكمن في حسن استغلال الموارد وذلك من خلال ما تمنحه لتصريف الإنتاج و الحصول على دخل يساهم في شراء معدات تزيد من كفاءة الإنتاج، فالتجارة الدولية يمكن أن تساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال لمنافسة، وهذا ما يعود على البلدان بالمنافع الكبيرة ، وهي تساهم في دمج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ؛ (السويقي، 2009، صفحة 8)

2) تعد أيضا التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع سواء متقدما أو ناميا ، فهي تقوم بربط الدول مع بعضها البعض ، وتساهم في توسيع القدرة التسويقية وتساعد على رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك و الاستثمار و تخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام . (مسعداوي، 2010، صفحة 11)

3) تعمل التجارة الدولية على إعادة توزيع الدخل من خلال عملية الاستيراد والتصدير والإنتاج، فتعمل على تغير الهيكل وتركيب هذه الدخول و نسبتها بين المنتج والناتج والمستهلك ، وتعمل كذلك على تعديل هذه التركيبة من خلال التفضيل بين فائض المستهلك و فائض المنتج .

ثالثا : أشكال تحرير التجارة الدوليـة : (قابل، 2009، صفحة 16)

هناك أربعة أشكال لتحرير التجارة الدولية :

1) التحرير من جانب واحد :وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز المائية ، حيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول .

2) التحرير الثـنـائـي : حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معًا .

3) **التحرير الإقـليمـي** :وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم ، بحيث تحصل الدول الأعضاء في التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري ، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل تكوين منطقة التجارة الحرة فيما بينها .

4) **التحرير متعدد الأطراف :** وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها . (الحميد، 2003، صفحة 48)

رابعا : أسباب قيام التجارة الدولية :

تتمثل أهم أسباب قيام التجارة الدولية فيما يلي :

1) **اللاتوازن في عملية توزيع عناصر الإنتاج والتكنولوجيا من دولة على أخرى :** تقوم كل دولة بالتخصص في إنتاج السلع التي تتميز بها نسبيا عن البلدان الأخرى ، كما أن التكنولوجيا سببًا في تطوير المنتجات التي تطرأ عليها .

2) **تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة :** في حالة تساوي التكاليف النسبية لإنتاج سلعتين في دولتين ، حي تسعى كل دولة إلى التخفيض في تكاليف الإنتاج داخل الدولة وذلك من خلال تحقيق وفرات الحجم مقارنة بارتفاعه تكاليف إنتاج نفس السلعة في دولة أخرى .

3) **البحث في زيادة الإنتاج المحلي :** يتطلب البحث في أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميًا . (العصار و آخرون، 2000، صفحة 1 ـ 16)

4) **البحث في زيادة الدخل القومي :** كل دولة تريد أن تعتمد على الدخل من التجارة الدولية وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليّا و تحقيق الرفاهية الاقتصادية .

5) **مختلف الميولات والأذواق :** يؤثر التغيير في الأذواق على مستوى الطلب التبادلي ، فالمستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على ذات المواصفات الإنتاجية و العالية لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها .

6) **الأسباب السياسية والاستراتيجية :**كل دولة تتميز بالندرة النسبية للسلعة المنتجة تريد تحقيق النفوذ السياسي والمتاجرة بهذه السلع عالميًا .

المطلب الثاني :سياسة احلال الواردات :

قبل أن نتطرق إلى سياسة احلال الواردات ، لابد أن نعرج على مفهوم الواردات :

مفهوم الواردات :يقصد به كل أنواع السلع و الخدمات التي تستورد .

وهي تلك الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى الذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول بحيث يتم بيع هذه السلع والخدمات إلى المواطنين داخل الدولة وتصب قيمة هذه السلع والخدمات في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع وفي حالة

زيادة حجم الواردات .ستؤدي لامحالة إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك تطرح هذه الأخيرة من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن فقط .

اولا : مفهوم احلال الواردات :

يعني احلال الواردات تطوير أو ادخال بعض الصناعات بالشكل الذي يؤثر على اجمالي الواردات بنقص أو بزيادة عرض السلعة محليا لمواجهة الزيادة في طلبها، وذلك باستخدام الوسائل المختلفة التي تؤثر على هذا العرض . (العرب، 1987، صفحة 160)

ـ تبنت العديد من الدول النامية هذا الإحلال، وتفاوتت درجاته تبعا لأهمية مبدأ التصنيع الذي تبنته ، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي والقضاء على التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة .

ثانيا :أساليب انتشار سياسة احلال الواردات و أهدافها :

يرجع انتشار سياسة احلال الواردات إلى العديد من الأسباب، يمكن ذكر بعضها فيما يلي : .

ـ قبول التصنيع كسياسة أو كهدف استراتيجي.

ـ تلاؤم أهداف سياسة احلال الواردات مع الأهداف السياسية التي تسعى إلى تحقيق أقصى استقلال ممكن ، والقضاء على التبعية الاقتصادية .

ـ إن اتباع هذه السياسة يساعد على خلق طاقة صناعية تساهم في حل العديد من المشاكل التي تواجهها هذه الدول، وعلى الأخص البطالة . (كبير، 2007 / 2008، صفحة 52)

و إن من بين الأهداف المتوخاة عن تطبيق هذه السياسة ما يلي :

- زيادة معدلات الادخار والاستثمار من خلال أن الحماية الموفرة للصناعة الإحلالية تسمح بتحقيق معدلات ربح عالية تغري المستثمرين في القطاعات الأخرى بالانتقال إلى قطاع الصناعة الإحلالية ، فتزداد بذلك الدخول المحققة في هذا القطاع فيرتفع معدل الادخار والاستثمار .
- إقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة . (صبح، استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الإقتصادية في الأردن (رسالة ماجيستر في الإقتصاد)، 1995، صفحة 12)
- توفير عملة صعبة تسمح باستيراد السلع الوسيطة أو الرأسمالية .

ثالثا :مراحل تطبيق سياسة إحلال الواردات :

يمر تطبيق استراتيجية محل الواردات بالمراحل التالية :

المرحلة الأولى : يتم في هذه المرحلة إحلال الواردات محل السلع الاستهلاكية غير المعمرة ، ويكون الإحلال بواسطة إقامة صناعات خاصة لهذه السلع (مثل صناعة الملابس والأحذية ..) بالإضافة إلى الصناعات التي تنتج المدخلات المطلوبة لإنتاجها (مثل الخامات الخاصة بصناعة النسيج و الجلد والخشب).

وعادة ما توفر الدولة لهذه الصناعات الحماية الكافية و ذلك لمنع منافسة المنتجات الأجنبية، و لضمان اللازم من الأرباح للمستثمرين لتحفيزهم على إقامتها .

المرحلة الثانية : وتبدأ هذه المرحلة عندما يصل الإحلال في المرحلة الأولى إلى الدرجة التي تؤدي الزيادة الإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية بنسبة تفوق زيادة استهلاكها المحلي ، أي أن السوق المحلية لم تعد قادرة على امتصاص المزيد من المنتجات الاستهلاكية لذلك يتم توجيها نحو التصدير ، وفي نفس الوقت يمكن البدء في إقامة بعض الصناعات الوسيطة والإنتاجية ومن العوامل المساعدة في هذه المرحلة التقدم الصناعي الذي تحقق في المرحلة الأولى ، وما صاحبه من ارتفاع في مستوى الدخول . (عجمية و البثي، 2001، صفحة 370)

رابعا : قياس مدى احلال الواردات :

يعد مقياس Chennery أحد المقاييس في التجارة الخارجية ،فهو يعتمد في قياسه على أنه في أي صناعة قد يكون هناك من العوامل غير النسبية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي .

لقد تمكن Chennery من تمييز ثلاثة أنواع أو أسباب تدعو إلى وجود هذا النمو غير النسبي : (العرب، 1987، صفحة 160 ـ 161) :

ـ نمو الناتج النهائي لبعض الصناعات؛

ـ إحلال المنتوج المحلي محل الواردات؛

ـ نمو بعض الصناعات الوسطية الناتجة من العاملين السابقين.

لذلك فإن إحلال الواردات يمكن قياسه إذا كان هبوط في معدل الواردات إلى العرض الكلي ، و

بالتالي يمكن القول أن احلال الواردات قد ينتج إما عن طريق نقص نسبة الواردات إلى العرض الكلي نتيجة وجود طلب عليها، أو لواجهة الزيادة في استهلاكها ، ويعتبر هذا المقياس هو الأكثر شيوعًا من ناحية استخدامه في قياس إحلال الواردات .

المطلب الثالث:تشجيع الصادرات كبديل لإحلال الواردات :

أولا : مفهوم سياسة تشيع الصادرات :

يعرف كلّ من Balassaوَ Bragaاستراتيجية تشجيع الصادرات بأنها تلك السياسة التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات، بمعنى أن الحوافز السعرية الممنوحة لابد ان تشجع الإنتاج ، من أجل التصدير بنفس تشجيعهما للإنتاج من أجل السوق المحلي إن لم يكن أكثر . (السريجي، صفحة 6)

ثـانيا :أهداف سياسة تشجيع الصادرات :

تتوخى استراتيجية التصنيع من أجل التصدير تحقيق الأهداف التالية:

- رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة التصدير.
- تنويـــع الصادرات.
- ديناميكية الاستثمارات الأجنبية داخل القطاعات الوجهة للتصدير.
- إعطاء الأولوية لنمو القطاعات الصناعية التجهيزية.
- الاستفادة من القيمة المضافة العالية الناتجة عن التصنيع.
- الاعتماد على الميزة النسبية للدول النامية فيما يخص وفرة مدخلات الصناعة من المواد الأولية .
- التغلب على ضيق السوق المحلية والتوجه نحو الأسواق الدولية.
- استيعاب التكنولوجيا والبحث عن تطويرها محليا .
- توفير العملة الصعبة .
- إنشاء قاعدة صناعية قوية . (صبح، صفحة 17)

ثـالـثـا :صعوبـات ومعوقـات تطبيق سياسـة تشجيع الصـادرات :

ـ عدم قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب ظروف التبادل الدولي وممارسات الشركات متعددة الجنسيات ، مما أثر سلبًا على إيرادات الدول النامية من العملة الصعبة ؛

ـ اختلال الهيكل الاقتصادي وظهور الازدواجية فيه ، حيث يظهر قطاع متقدم تكنولوجيًا (قطاع التصدير) وقطاع متخلف (قطاع إشباع الحاجات الداخلية) بشكل يجعل النمو المحقق في القطاع المتقدم لا تنسحب ثماره على بقية القطاعات وبالتالي لا يتمكن الاقتصاد من تحقيق الانطلاق ؛

ـ تبعية الدول النامية تكنولوجيا للدول المتقدمة التي تحرص دائمًا على اعتماد تكنولوجيا أكثر تطورًا من تلك التي تصدرها؛

ـ ارتباط إنتاج هذه الصناعات بتقلبات الطلب على منتجاتها في اقتصاديات الدول الأجنبية؛

ـ التمويل باعتماد القروض الخارجية وما ينجم عنه من تفاقم المديونية؛

ـ الوقوع في فخ التضخم، إذ لجأت الدول النامية من أجل زيادة صادراتها إلى تخفيض عملتها الوطنية، ومعلوم أن هذا الإجراء لا يكون فعالًا إلا في حالة تمتع السلع المصدرة بمرونة طلب عالية.

رابعا: التحول من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة تشجيع الصادرات:

إذا قارننا بصة عامة البلدان التي طبقت استراتيجية " إحلال الواردات " بالبلدان التي انتهجت استراتيجية" تشجيع الصادرات "، فإننا نلاحظ أن هذه الأخيرة استطاعت أن تقطع شوطًا أطول في مجال التصنيع، ووصلت إلى درجة عالية من التنافسية والأسواق العالمية، كما تبنت صناعات تصديرية توسعت فيها وحققت بها معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

وهذا ما دفع البلاد النامية بالتحول من تطبيق استراتيجية إحلال الواردات إلى استراتيجية تشجيع الصادرات، ولكن من المهم معرفة ما المقصود بهذا التحول.

قد يفهم البعض أن هذا التحول يعني وضع حد لاستراتيجية إحلال الواردات والإقلاع عن حماية الصناعة الوطنية والأخذ بمبدأ حرية التجارة، وهذا فهم غير سليم، إنما يقصد بالتحول هو أن تكون السياسة التجارية بين قطاع الصادرات وقطاع الإنتاج للسوق الداخلي، لأن سياسة إحلال الواردات لم تكن تشجع قطاع التصدير.

كذلك إن التحول لا يعني الأخذ بمبدأ حرية التجارة، والحماية الجمركية ليست ضررًا بل تكون مرغوبةً في بعض الحالات، المهم ألّا تؤدي هذه الحماية إلى عزلة السوق المحليّة عن السوق العالمية، وألا تؤدي إلى غلق المجال أمام المنافسة الأجنبية.

خامسًا :أسباب اختيار سياسة تشجيع الصادرات على سياسة إحلال الواردات :

نظرًا لعيوب سياسة إحلال الوارداتـ التي ذكرناها ـ يمكن إرجاع سبب اختيار سياسة تشجيع الصادرات إلى عدة أسباب ، نذكر بعض منها :

- الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ،الذي وجد إعانات ودعمًا حتى زادت قوته التنافسية ، و بالتالي إمكانية التصدير بتكاليف أقل و بأسعار منافسة في الأسواق العالمية . على عكس سياسة إحلال الواردات ،التي يتميز إنتاجها بارتفاع تكاليفه بصفة مستمرة .
- إن زيادة وتشجيع الصادرات يعد مؤشر حسن لميزان المدفوعات والوضعية الإقتصادية ،وذلك يسهل من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلد .
- إن سياسة تشجيع الصادرات تكون أكثر كفاءة في الاستخدام لتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة ، على أساس أنها صناعات أو إنتاج قائم فعلًا ، بعكس سياسة إحلال الواردات التي تتطلب وجود قاعدة صناعية لتنفيذه وذلك لا يتوفر بالشكل المطلوب .
- في حالة فائض في الإنتاج ، يمكن تصديره في سياسة تشجيع الصادرات ، على عكس سياسة إحلال الواردات التي تسعى إلى سد حاجة السوق الداخلية خاصة .

المبحث الثالث :الإستثمار الأجنبي المباشر وسياسة احلال الواردات

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة مكسب كبير للدولة المضيفة ،لأنها تخدم أفراد المجتمع عن طريق جلب المنافع العديدة لهذه الدول ، لهذا معظم الدول تتنافس لجذب حجم كبير منه لأجل النهوض باقتصادها لأنه يقدم رؤوس الأموال النقدية ، والتكنولوجيا الحديثة إضافة إلى المعاريف الإدارية ،والتسويقية والتنظيمية مما يسمح بتحرير جزء كبير من الطاقة الإنتاجية غير المستغلة في الدول النامية ، إلى جانب تحسين رصيد كل من ميزان المدفوعات ، والميزان التجاري بهذه الأخيرة عن طريق زيادة حجم صادرات الدولة المضيفة نحو الخارج مع تخفيض حجم وارداتها ، أو ما يصطلح عليه باعتماد سياسة إحلال الواردات بأنواعها الخدمية والسلعية .

المطلب الأول: التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:

إن تحليل العلاقة القائمة بين حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وتخفيض حجم الواردات في الدولة المضيفة تناولها التفسير النظري التقليدي والحديث .

- فيما يخص التفسير النظري التقليدي فسرت نظرية عدم كمال الأسواق سبب بالاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة ، غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية إلى جانب نقص عرض السلع بها ، كما أن شركاتها الوطنية لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في الأنشطة الاقتصادية ، أو الإنتاجية المختلفة . (فايزة، طويطي، و مقدم، 2019)
- فيما يخص التفسير النظري الحديث أكدت نظرية دورة حياة المنتوج بأن خلال المرحلة الأخيرة من مراحل دورة حياة المنتوج، لما تنتقل إنتاجية (المنتوج) إلى المنطقة التي تعطيها مستوى أكبر من الفعالية الاقتصادية ، بمعنى إلى الدول الأقل تطورا لأجل رفع حجم الإنتاج بحيث يكون في أغلب الأحيان ،منتوج جديد بها ،وهذا بدون شك ما يساهم في اعتماد سياسة احلال الواردات وبالتالي تخفيض حجم الواردات بها (خلف، 2010، صفحة من 91 إلى 93) ، من جهة أخرى تقوم نظرية الميزة الاحتكارية على فكرة الشركات متعددة الجنسيات تمتلك القدرات والإمكانيات التي لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة وهذا ما

يمكنها من إنتاج السلع المتميزة التي لا يمكن للشركات المحلية ، أو الشركات المنافسة الآخرى إنتاجها وبالتالي الرفع من حجم الإنتاج بالدول المضيفة ، وتخفيض حجم الموردات بها (السلام، 2007، صفحة 42) .

وعن التفسير الاقتصادي تتمثل دوافع المستثمر الأجنبي بالدولة المضيفة بإنجاز مشاريع استثمارية جديدة ، والمؤدية بدورها إلى اقتناء أصول إنتاجية جديدة يستوجب استيرادها من الخارج لما تكون الدول نامية بسبب عدم توفرها في السوق المحلية ، وبالتالي رفع حجم واردات التجهيزات الإنتاجية بالدولة المضيفة هذا من جهة ، ومن جهة اخرى يؤدي إلى زيادة حجم الطاقة الإنتاجية بهذه الأخيرة بالأخص السلع الغذائية ، إلى جانب سلع استهلاكية أخرى عديدة بدون أن ننسى استغلال المواد الأولية وتصنيعها بالدولة النامية المضيفة لهذا الاستثمار مما يؤدي إلى تخفيض حجم واردات هذه السلع ، كذلك من آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري كما وضح خبراء الأمم المتحدة ،إن زيادة حجم الاستثمار بأي دولة نامية، أو متقدمة تقتضي رفع حجم واردات السلع الاستثمارية النهائية ، أو الواردات الضرورية للإنتاج الداخلي . (بعداش، 2007، صفحة 110) .

المطلب الثاني الاستثمار الأجنبي المباشروالواردات :

أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو خفض فاتورة استيراد السلع عن طريق إحلال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليًا (بلقاسم، 2009، صفحة 79)

من الأثار الإيجابية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة المضيفة :

-يساعد على اعتماد سياسة إحلال الواردات من خلال الرفع من مستوى حجم ونوعية المنتوجات خاصة غير المصنعة محليًّا بدل الاستيراد من الخارج ، وبالتالي تحسين مستوى رصيد الميزان التجاري

- وفرة في تدفق النقد الأجنبي نتيجة إنتاج نفس المنتجات والخدمات داخل البلد المضيف بدلًا من استيرادهـــا .

من الأثار السلبية :

ـ اعتماد المستثمر على استيراد مدخلات الإنتاج من الخارج بدلًا من الاعتماد على المدخلات المحليّة ، إن كان الإنتاج موجه لزيادة الصادرات أو احلال الواردات ؛

ـ التلاعب أو الفروق في أسعار التحويل بتقويم واردات مدخلات الإنتاج بأكثر من سعرها الحقيقي بهدف نقل العبء الضريبي من دولة ذات معدلات مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات منخفضة كوسيلة لنقل الأرباح إلى الشركة الأم .

المطلب الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات :

يأخذ تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات نوعين : الأثر المباشر والأثر الغير المباشر .

اختلف المفكرون الاقتصاديون بخصوص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات ، إذ خلصت دراسات (Berstein . Horst . Morgen) سنة 1978 إلى وجود ارتباط إيجابي ما بين المستويات الضعيفة للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الأمريكية ، في حين عرفت المستويات المرتفعة للاستثمار ارتباط ضعيف نسبياً للصادرات .

لاختبار تأثير الاستثمارات الأجنبية على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر .

الأثـر الـمـبـاشـــــر :

بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة و متقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير ، فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام، وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود التصدير إلى الخارج ، وبالتالي تغيير استراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي .

الأثـرغيرالمباشـر:

إن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها :

ـ نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة ،و نقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية ، وبالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الخصائص والتكنولوجيا للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج ؛

ـ تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية ، وهذا في إطار المشروعات المشتركة لأن الشركات المحلية لا تستطيع تحمل التكاليف الكبيرة الخاصة بالتوزيع وتقديم الخدمات ما بعدها ،وبالتالي فهي تستفيد من تلك المايا في ظل تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل أراضيها .

ولقد أرجع تقرير الأونكتاد لسنة 2009 ارتفاع نمو الصادرات العالمية ارتباط هذه الأخيرة بالشركات متعددة الجنسية، وأكد هذا التقرير أن الشركات متعددة الجنسيات تؤدي دورا بالغ الأهمية في الصادرات العالمية باعتبارها تستحوذ على أكثر من ثلث مجموع الصادرات من السلع والخدمات.

أما دراسة (Harrison et Aitkon) سنة 1997 ، فتضمنت دراسة وتقدير الأثار غير المباشرة لنشاطات الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية على الصادرات ،وقد تم دراسة عينة من 2104 شركة معملية في المكسيك في الفترة الممتدة من 1986 إلى 1990 ، وبينت أن الشركات المحلية ترفع من صادراتها إذا كان هناك منافسة مع الشركات الأجنبية ،فيما أقرت دراسة(Menegaldoet Moustier) عام 2002 حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط عام 1985 / 1997 على وجود علاقة طويلة الأمد بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات والواردات .

بينما أوضحت دراسة (Mainguyet et Regruff) عام 2003 على المجر دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المبادلات الخارجية ، ففي عام 1993 ، استطاعت الشركات التي لها رأسمال خارجي كان لها النصيب الأوفر في الصادرات المجرية وتطور في النصف الثاني من التسعينات ووصلت عام 1998 إلى 85.9 % من صادرات المجر . (بلقاسم، 2009، صفحة 76) .

خـلاصــة الـفــصـــل الأول:

تناولنا في هذا الفصل الإطار الظري لهه الدراسة، حيث افتحنا المبحث الأول بالمفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر ظاهرة إقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، حيث تعددت أفكار وآراء الاقتصادين في تفسيرهم له بحسب مدارسهم و توجهاتهم، غير أنها تتفق على الأهمية والدور الكبير للاستمارات في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة والمصدرة على حد سواء.

و اهتم المبحث الثاني بسياسة إحلال الواردات كأحد السياسات التجارية التي تهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي والقضاء على التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة ، ومنه تبني استراتيجية تشجيع الصادرات كبديل لإحلال الواردات .

و بالنظر إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين رصيد كل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري بالدول المضيفة عن طريق زيادة حجم صادراتها نحو الخارج مع تخفيض حجم وارتها وهذا ما تطرقنا إليه في المبحث الثالث .

الفصل الثاني

دراسـة قياسية لأثـــر الإسـتـثـمـار الأجنبـي المباشـر على الواردات

خلال الفـتـرة (2010 ـــ 2022):

تـمـهيد :

مـن خلال هذا الفصل سنقوم أولًا بإعطاء لمحـة عن تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2022) ، وتحليل توزيعه القطاعي والجغرافي .

وننتقل بعد ذلك إلى دراسة وتحليل الواردات الجزائريـة خلال الفترة (2010 – 2022) ، بتتبع تطورهـا ، تركيبتها السلعية والجغرافية ثم نقوم بتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات لجزائرية ، و لتعزيز الدراسة التحليلية سنستعن بنتائج الدراسات القياسية باستخدام نموذج ARDL .

و لمزيد من التوضيح قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المـبـحـث الأول: تـطـور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خـلال الـفـتـرة (2010 – 2022)

المـبـحـث الـثـانـي: تـطـور الواردات الجزائرية خـلال الـفـتـرة (2010 – 2022) .

المـبـحـث الـثـالـث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الجزائر خـلال الـفـتـرة (2010 – 2022) .

المبحث الأول:تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الجزائر خلال الفترة (2010 ـ 2022) :

المطلب الأول:تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الجزائر خلال الفترة (2010 ـ 2022) :

يمثل الجدول التالي تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2010-2022)

الجدول (1): تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الجزائر خلال الفترة (2010 ـ2022)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد
2010	2301.23
2011	2580.63
2012	1499.45
2013	1696.87
2014	1506.73
2015	- 584.53
2016	1636.30
2017	1232.34
2018	1466.68

2019	1381.89
2020	1125.4
2021	870
2022	91
2023	/

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

ويمكن توضيح تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الجزائر خلال الفترة **(2010 ـ 2022)** من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (2) :تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2010-2022)

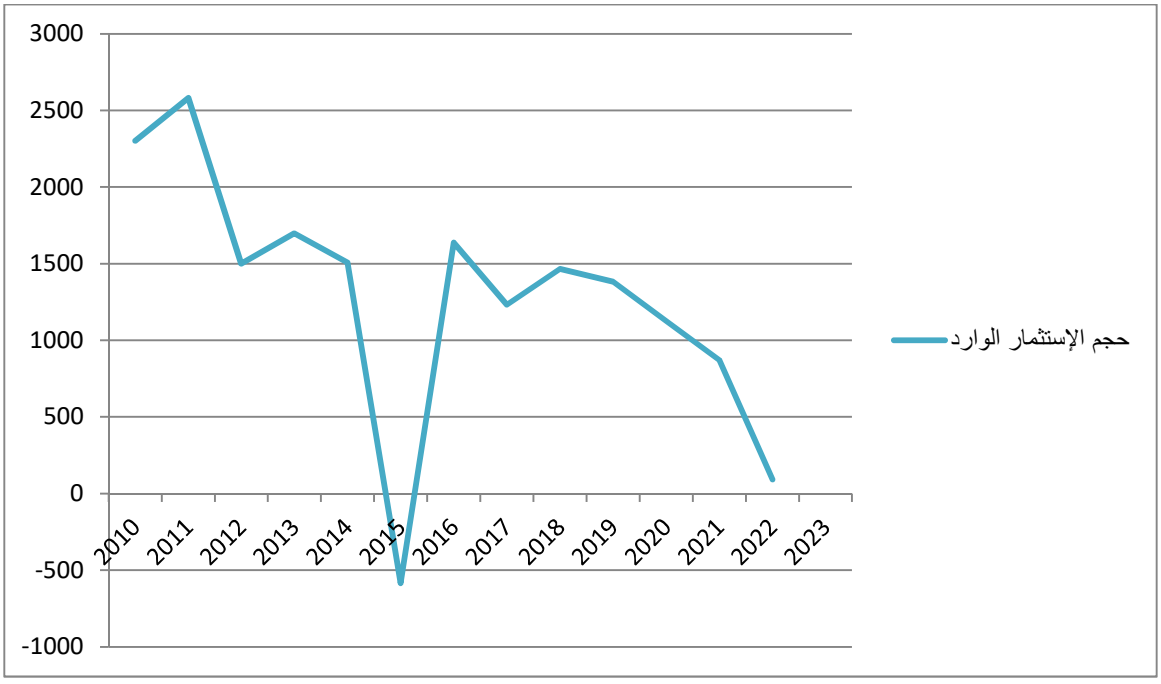

المصدر : من إعداد الطالبات .

يظهر الشكل أعلاه تطورا غير مستقر في التدفقات الواردة للإستثمار الأجنبي المباشر لوارد إلى الجزائر ، حيث أننا نلاحظ النمو الموجب للأرصدة ، مما يشير إلى بقاء الإستثمارات الأجنبية داخل البلاد بإستثناء سنة 2015 حيث شهدت تدفقا سالبًا بفعل تراجع الإستثمارات وتأميم شركة أوراسكوم .

ويمكن تحليل هذا التطور كالتالي :

يلاحظ انتعاش التدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010 ـ 2011 ، ويرجع هذا الإنتعاش إلى تحسن الأوضاع الأمنية والإقتصادية وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الدولة في هذا المجال من خلال التحفيزات والضمانات التي أقرتها عبر مختلف القوانين المنظمة للإستثمار الأجنبي المباشر ، كما ساعد انشاء هيئات مختلفة باستقبال وتوجيه المستثمرين الأجانب والمحميين والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على تشجيع استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر .

إلا أنه في سنة2012 عرفت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على الجزائر تراجعًا على غرار باقي دول المنطقة العربية إجمالا ، كذلك بالنظر إلى الأحداث السياسية الصعبة التي عرفتها هذ الدول ، مما زاد من قلق المستثمرين الأجانب ، حيث بلغت قيمتها خلال تلك السنة 1499.45 مليون دولار أمريكي .

كما عرف عام 2015 استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 584.53 – **مليون دولار** ، جراء تصفية بعض عمليات الإستثمار الأجنبي المباشر ،مثلت نحو 18 %من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال هذا العام ، إلا أن هذه القيمةشاذة ولا تعبر عن المناخ الإستثماري في البلد حيث نشأت من شراء الجزائر لـ51 % من رأسمال شركة أوراسكوم بقيمة 1.6 مليار دولاروبعد تجاوزات من قبل الشركة وتأخيرها في دفع المستحقات الضريبية بمئات المليارات .

حيث استرجعت قوتها في عام 2016 بمقدار 1636.30 مليون دولار ، أما في الأعوام على التوالي يستمر انخفاض وارتفاع طفيف ، العام 2021 بمقدار 870 مليون دولار .

المطلب الثاني :التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(2010 ـ 2022)

شهدت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال هذه الفترة تنوعًا ملحوظا :

1. **قطاع المحروقات** :ظل هذا القطاع جاذبًا رئيسيًّا للإستثمارات الأجنبية المباشرة ،حيث استحوذ على مايقارب 40% – 50% من إجمالي الإستثمارات خلال هذه الفترة ،ويعود ذلك إلى احتياطات الجزائر الهائلة من الهيدروكربونات ، وسياساتها الداعمة للإستثمار في هذا المجال .

تركزت الإستثمارات في هذا القطاع على أنشطة الإستكشاف والإنتاج ،وتكرير وتوزيع المحروقات والبتروكيميات .

2. **قطاع الخدمات** :شهد هذا القطاع نموا ملحوظًا في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ،لاسيما خلال السنوات لأخيرة، حيث تراوحت حصته بين 25% – 35% من إجمالي الإستثمارات ، ويعود ذلك إلى التطورات التي شهدها هذا القطاع ، مثل : تحرير الإستثمارات في هذا القطاع على مجالات مثل : الخدمات المالية والمصرفية ، النقل والتخزين ، الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، السياحة والفنادق .

3. **قطاع الصناعة** : احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث تراوحت حصته بين 15% – 20% من إجمالي الإستثمارات خلال هذه الفترة .

تركزت الإستثمارات في هذا القطاع على مجالات مثل :الصناعات الغذائية – الصناعات التحويلية –صناعة مواد البناء – صناعة الأدوية .

4. **القطاعات الأخرى** : ضمت قطاعات أخرى مثل : الزراعة والبناء والعقارات نسبًا أصغر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، تراوحت بشكل عام بين 5% ـ10% من إجمالي الإستثمارات .

العوامل المؤثرة على التوزيع القطاعي :

1. **السياسات الحكومية** : لعبت السياسات الحكومية دورًا هامًا في توجيه الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطاعات محددة من خلال تقديم الحوافز والتشجيعات المختلفة .

2. **الموارد الطبيعية** : توفر احتياطيات الجزائر الهائلة من الهيدروكربونات جاذبيةً قويةً للإستثمارات في قطاع المحروقات .

3. **العوامل الإقتصادية** : مثل معدلات النمو والطلب على السلع والخدات تلعب دورًا هامًا في توجيه الإستثمارات نحو قطاعات معينة .

4. **البنية التحتية** : توفر البنية التحتية المتطورة بيئة جاذبة للإستثمارات في مختلف القطاعات

المطلب الثالث :التوزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(2010 – 2022)

لقد عملت الجزائر جاهدةً على استقطاب أكبر حجم من الإستثمار الأجنبي المباشر ، من خلال تهيئة المناخ المناسب والقيام بالعديد من الإصلاحات المؤسساتية ، ما أدى إلى زيادة تدفقاته في الألفية الجديدة من مختلف مناطق العالم .

أهم الدول المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر :

- **هيمنة الدول الأوروبية** : ظلت الدول الأوروبية المصدر الرئيسي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ، خلال الفترة المذكورة جيث مثلت مايقارب 50% ، مع استحواذ فرنسا وإيطاليا وإسبانيا على النصيب الأكبر من الإستثمارات .
- **صعود الدول الأسيوية** : ازدادت أهمية الدول الأسيوية خاصة : الصين ، كمصدر للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ، حيثاستحوذت على 15% من الإستثمارات .
- **تراجع الإستثمارات العربية** : شهدت الإستثمارات العربية تراجعًا نسبيًّا خلال هذه الفترة ،باستثناء بعض الدول العربية مثل : الإمارات العربية المتحدة وقطر ،حيث ساهمت بـ 25% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر .
- **غياب الإستثمارات الأمريكية** : ظلت الإستثمارات الأمريكية محدودة نسبيًّا خلال هذه الفترة ، حيث قدرت بحوالي 10% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ، على الرغم من الجهود الحكومية لجذبها .

العوامل المؤثرة على التوزيع الجغرافي للإستثمارات :

- **الظروف الإقتصادية العالمية :** شهدت هذه الفترة أزمات مالية عالميّة اثرت على تدفقات الإستثمارات الأجنبية بشكل عام .
- **السياسات الحكومية :** قامت الجزائر بتعديلات على قوانينها وأنظمتها لجذب الإستثمار الأجنبي ، مما كان له تأثير على توزيع الإستثمارات خسب الدول .
- **المناخ الإستثماري :** تطورت جاذبية الإستثمار في الجزائر بمرور الوقت ، مما أدى إلى تغيير اهتمام المستثمرين من دولة إلى أخرى

المبحث الثاني : تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 -2022)

المطلب الأول :تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2022) :

يمثل الجدول التالي تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2022)

الجدول رقم (2) : تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 ـ 2022)

الوحـدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	حجم الواردات
2010	38.89
2011	46.93
2012	51.57
2013	54.99
2014	59.67
2015	52.65
2016	49.44

2017	48.98
2018	46.19
2019	42.94
2020	34.4
2021	25
2022	38.9
2023	44.32

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

و يمكن توضيح تطور الواردات الجزائرية من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (3) تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 ـ 2022)

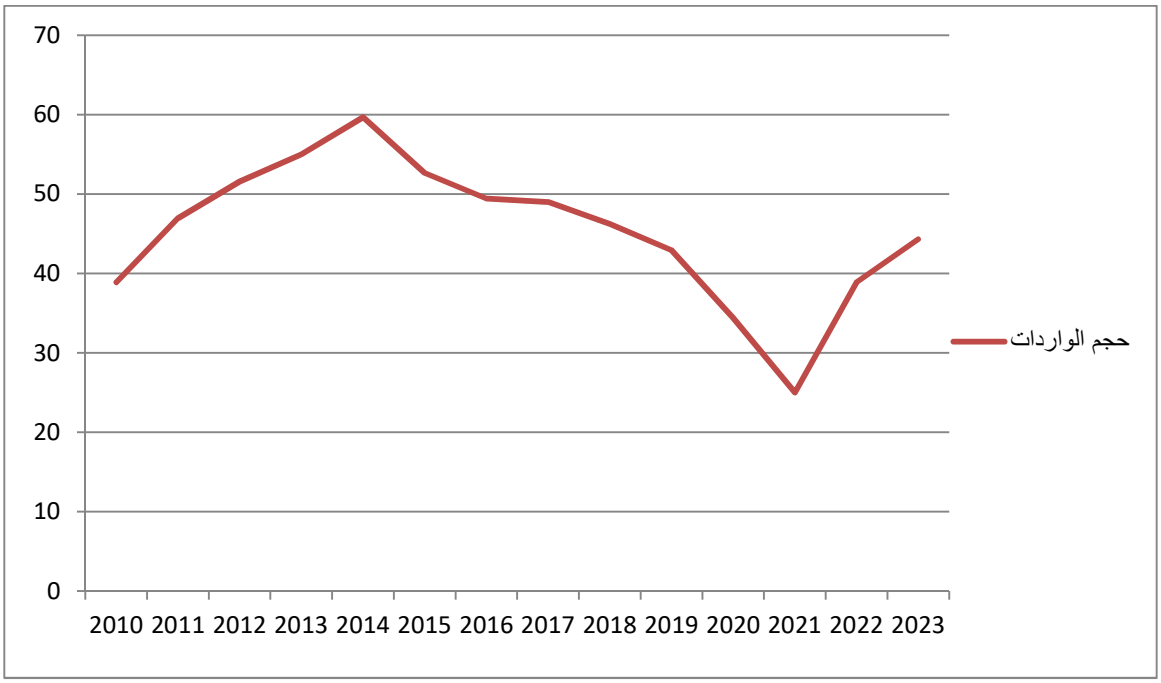

المصدر : من إعداد الطالبات .

يوضح الشكل أعلاه المسار المتزايد لحجم الواردات خلال الفترة (2010 ـ2014) ، وتراجع مستمر خلال الفترة (2016 ـ 2021) ، ثم عرفت تزايدا ملحوظا خلال سنتي 2022 وَ 2023 . وعليه يمكن تحليل تطور الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة بناءًا على هذه المراحل :

المرحلة الأولى (2010 ـ 2014) : شهدت الواردات خلال هذه المرحلة والتي جاءت بالتزامن مع برنامج التنمية الخماسي تطورا كبيرا، ويعزى ذلك للعديد من الأسباب أهمها :

ـ ارتفاع أسعار المواد الغائية التي تقوم الجزائر باستيرادها أهمها : القمح ، السكر والحليب ، وتوسع تشكيلة الواردات لتشمل سلعًا جديدة كمالية كالأجهزة الإلكترونية والسيارات الفخمة وغيرها في ظل الارتفاع الكبير للأسعار المحلية ، وارتفاع الطلب نتيجة زيادة السكان وارتفاع أجور العمال ، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع المعمرة كالسيارات ، والتحسن المستمر في نمو الناتج المحلي الإجمالي .

أما المرحلة الثانية (2015 ـ 2021) فنلاحظ تراجع مستمر للواردات طيلة الفترة ، ويرجع ذلك لأزمة النفط سنة 2014 ، أين ظهرت أسعار النفط إلى النصف ، فقام بنك الجزائر بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي سنة 2015 بنسبة 25% ، وهو ما أدى إلى تراجع حصيلة الواردات بنسبة 12% لتواصل الانخفاض إلى غاية سنة 2021 . و يعزى هذا التراجع في الحصيلة إلى سياسة التقشف المنتهجة منت طرف الحكومة الجزائرية فيما يخص كبح الواردات، أين قامت بالمنع الإداري لبعض السلع الكمالية لكبح فاتورة الواردات الضخمة من الاستيراد وفرض رخص الاستيراد المتعلقة ببعض السلع كالإسمنت والحديد أواخر 2017 ، وقد ساهمت في احتواء تزايد الواردات ، تدابير تضم أساسيا، تضييق المتطلبات فيما يتعلق بالمعايير ،

وكذا تحضير وتطبيق التدبير المتعلق بتأطير الواردات، ونلاحظ استمرار تراجع حصيلة الواردات سنتي 2020 ـ 2021 بنسبة 7% مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك على خلفية الآليات الجديدة التي تم وضعها قصد تأطير استيراد السلع منها المواد الغذائية منذ مطلع 2018 ، بهدف تقليص العجز التجاري وترقي انتاج الوطني على غرار إلغاء الرسم الإضافي المؤقت الوقائي على استيراد لحوم البقر والفواكه الجافة والمجففة وأغذية الحمية الموجهة لأغراض طبية ، وتداعيات أزمة كوفيد 19 .

المطلب الثاني : التركيب السلعي للواردات :

شهد التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 ـ 2022) تغييرات ملحوظة ، تميزت بإ رتفاع ملحوظ في بعض الفئات السلعية وتراجع أخرى ، ويعكس ذلك التطورات الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد خلال هذه الفترة .

أهم الفئات السلعية المستوردة:

- **هيمنة السلع المصنعة:** ظلت السلع المصنعة تشكل الفئة الرئيسية للواردات الجزائرية طيلة هذه الفترة، حيث تراجعت حصتها بين 60 % و 70% من إجمالي الواردات ، ويعود ذلك إلى الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية احتياجات الاستهلاك و الإنتاج ، خاصة في مجالات السلع الغذائية ، والأجهزة الإلكترونية ، ومواد البناء ، و الآلات و المعدات .
- **تراجع حصة السلع الأولية** : شهدت حصة السلع الأولية و التي تشمل المنتجات الفلاحية و النفط والغاز ، تراجعًا ملحوظًا خلال هذه الفترة ، حيث انخفضت من 30% إلى 20% من إجمالي الواردات ، ويعود ذلك إلى تراجع عائدات النفط والغاز ، بالإضافة إلى اتباع الحكومة الجزائرية سياسة تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات .
- **ازدياد حصة السلع الغذائية** : ارتفعت حصة السلع الغذائية من إجمالي الواردات بشكل ملحوظ جيت تراوحت بين 15% و 20% خلال هذه الفترة ، ويعود ذلك إلى النمو السكاني المتزايد بالإضافة إلى تراجع الإنتاج المحلي من بعض السلع الغذائية الأساسية مثل : الحبوب والزيوت النباتية .
- **تغيرات في بنية السلع المصنعة:** شهدت بنية السلع المصنعة المستوردة تغييرات هامة خلال هذه الفترة،حيث زادت حصة السلع الاستهلاكية المعمرة ، مثل السيارات و الأجهزة المنزلية ، بينما انخفضت حصة السلع الاستهلاكية غير المعمرة ،مثل الملابس والأحذية، كما زادت حصة intermediate goods والتي تستخدم في عمليات الإنتاج المحلي ، بينما انخفضت حصة السلع capital goods مثل : الآلات والمعدات .

العوامل المؤثرة على تطور التركيب السلعي للواردات:

هناك بعض العوامل التي لها دور هام في التأثير على التركيب السلعي للواردات، والتي سنتطرق إلى أهمها وهي :

التنمية الاقتصادية ، سياسات توزيع الدخل ، التغيرات الديمغرافية ، هيكل الحماية الجمركية (هارون، 2011، صفحة 52) .

أولا : التنمية الاقتصادية :

ويؤثر هذا الجانب من حيث تنفيذ برامج وخطط التنمية في الدول النامية إلى تزايد الحاجة ‘إلى السلع و الخدمات الاستثمارية ، والتي تكون مستوردة من الخارج غالبًا ، وهذا ما يزيد الإنفاق على الواردات من السلع الاستثمارية مما يزيد أهميتها النسبية في إجمالي الإنفاق على الواردات ، بالإضافة إلى ذلك أن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يؤدي إلى زيادة عالية في الإنفاق الحكومي على اقامة مشاريع استثمارية وخدمية ، وهذا يؤدي أيضًا إلى زيادة في دخول الأفراد خلال فترات زمنية قصيرة تنعكس آثارها في مجال الإنفاق الاستهلاكي ، إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع مستوى معيشة للأفراد يترتب عنه زيادة كبيرة في الطلب الاستهلاكي يقابلها امكانيات انتاجية محدودة ، هذا ما يحتم التوجه إلى العالم الخارجي لمواجهة النمو المتزايد في الطلب الاستهلاكي ، وعلى عكس ذلك فإن استصلاح الأراضي القابلة للزراعة واستحداث طرق الإنتاج الزراعي يؤدي إلى زيادة الناتج من السلع الغذائية التي كانت تستورد وبذلك تقل أهميتها النسبية في الهيكل السلعي للواردات .

ثانيا: سياسة توزيع الدخل :

ولهذا الجانب تأثير أيضًا حيث أن سياسة توزيع الدخل على هيكل الواردات من تحييزها اتجاه فئة معينة دون أخرى،هذا يعني أنه إذا كانت هذه السياسات تدعم فئة محدودي الدخل فإن الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام تكون لها أهمية أكثر من باقي الواردات ، أما إذا لم يكن هناك توزيع عادل للدخل فإن الواردات من السلع الاستثمارية و الوسطية يزداد ،بالإضافة إلى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة وسلع الرفاهية .

ثالثا:التغيرات الديموغرافية :

وهذا الجانب يعتبر من العوامل الهامة التي لها أثر على تحديد التركيب السلعي للتجارة الخارجية، لأن النمو السكاني معدلات مرتفعة يزيد في الطلب على المواد الغذائية ، ومع محدودي الإمكانيات المحلية لعرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة ، فإن الأمر يتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب

رابعًا:هيكل الحماية الجمركية :

يؤثر هذا الجانب بأن هيكل الحماية الجمركية المتحيز اتجاه صناعة محلية معينة يؤدي إلى انخفاض الواردات من منتجات تلك الصناعة، والعكس صحيح ، هذا يعني أن تخفيض الدولة للتعريفة الجمركية على سلع معينة يؤدي إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع وبشكل أكبر من تلك التي لم تدخل التزام الدولة بالتخفيض .

خامسًا :السياسات التجارية : (كروشة، 2009 /2010، صفحة 29 ـ 30)

تتأثر الواردات بشكل مباشر بطبيعة السياسات التجارية التي تمنحها الدولة ، (نأخذ التعريفات الجمركية كمثال) ، فبعد فرض التعريفة الجمركية انتقل سعر الواردات من Pw إلى Pw +t مما أدى إلى انخفاض الطلب عليها ، حيث انتقلت من D1 إلى D2 ، مقابل ارتفاع إنتاج وعرض المنتجات البديلة المحلية من O1 إلى O2، معنى ذلك هو حدوث فجوة تفصل بين أسعار عارضي واردات هذه السلع وبين أسعارها محيا ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة محليا ، وبالتالي انخفاض الطلب عليها من جهة وازدياد الطلب على المنتجات المماثلة المنتجة محليا من جهة أخرى .

المطلب الثالث :التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية :

شهدت الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 ـ 2022) تغيرًا ملحوظًا من حيث التوزيع الجغرافي للبلدان المصدرة نلخصها في النقاط التالية :

- **هيمنة أوروبا :** ظلت أوروبا الوجهة الرئيسية للواردات الجزائرية طوال هذه الفترة ، حيث تراوحت حصتها بين50% و 60% من إجمالي الواردات ، وبرزت فرنسا كأكبر مصدر للواردات خلال معظم هذه الفترة ، تلتها إيطاليا وإسبانيا و ألمانيا .

صعود آسيا: شهدت آسيا نموا ملحوظًا كمزود للواردات الجزائرية حيث ارتفعت حصتها من 20% في عام 2010 إلى 30% في عام 2023 ، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ازدياد الواردات من الصين التي أصبحت ثالث أكبر مصدر للواردات بعد فرنسا وإيطاليا .

تراجع الدول العربية: انخفضت حصة الدول العربية من الواردات الجزائرية من 15% في عام 2010 إلى 10% في عام 2023 ،ويعود ذلك جزئيًا إلى تراجع الواردات من تونس التي كانت أكبر مصدر للواردات في عام 2010 .

أمريكا : تراجعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الواردات الجزائرية من 10% سنة 2010 إلى 5% سنة 2023 .

العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للواردات:

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات منها: (بوسيس، 2021/2020، صفحة 95)

أولا : التكتلات الاقتصادية :

تعمل مختلف التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الخارجية، حيث تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء وكذا تحرير انتقال الأفراد وحركة رؤوس الأموال،كما تنسق الدول الأعضاء فيما بينهم سياساتها التجارية من أجل إيجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية ، وقيام دولة ما بتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع المجموعات الاقتصادية المختلفة يترتب عليه زيادة التبادل التجاري مع دول هذه المجموعة .

ثانيا : تكاليف النقل :

من المعلوم أن تكلفة النقل من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة تعتبر عاملًا مهمًا في تجديد التوزيع الجغرافي للواردات خاصة إذا تعادلت جودة السلع المستوردة من الدول المختلفة، وبالتالي فإن وجود خطوط نقل منتظمة معينة مع دول معينة يعد سببًا رئيسيا في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول.

ثالثا : الميزات النسبية والتنافسية للدول :

الميزة النسبية هي من أهم العوامل المحددة لحركة التجارة حسب النظرية الكلاسيكية قي التجارة الخارجية، حيث تتخصص الدولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها ميزة نسبية وتستورد باقي السلع من الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج هذه السلع المختلفة، كما تعبر الميزة التنافسية عن شروط البيع والائتمان التي تمنحها دول معينة للمستوردين منها، ولاشك في أن الدول تتجه للاستيراد من تلك الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة أو بميزات تنافسية في تسويق تلك السلع.

رابعًا: العادات والأنماط الشرائية: (كروشة، 2009 /2010، صفحة 35)

يتعلق هذا العامل بخصائص كل شعب من الشعوب وعاداته وطقوسه الدينية والوطنية، فكثيرا ما يكون السبب وراء التوزيع الجغرافي لواردات دولة معينة هو مجرد الإبقاء على تقاليد في استيراد سلعة معين من مصدر جغرافي معين. فهناك شعوب تكثر من اقتناء منتجات محددة على غرار شعوب أخرى التي تستهلك منتجات مغايرة، وبذلك فإن هذه العادات الاستهلاكية ستؤثر بدون شك على تركيبة الهيكل الجغرافي للواردات، فمثلًا يتعود المستهلكون على استخدام سيارات يابانية مقارنة بالسيارات الأوروبية، وبالتالي ستكون الأهمية النسبية في التوزيع الجغرافي لواردات هذه الدولة مرتفعة بالنسبة لليابان مقارنة مع مجموعة الدول الأوروبية.

وبالتالي فإن القيم والعادات الاستهلاكية والاجتماعية تؤثر على الأنماط الاستهلاكية لدى الشعوب، كما تؤثر الطقوس الدينية أيضًا على السلوك الشرائي لهم، فعلى سبيل المثال تتأثر الشعوب الإسلامية باقتناء السلع التي تكون متلائمة مع معتقداتهم الدينية، فمثلًا: لا يقتني المسلم اللحوم إلا إذا كانت مذبوحة على الطريقة الإسلامية ، وبذلك فإن استيراد هذا النوع من السلع سيؤثر حتمًا على التوزيع الجغرافي لهذه الدول .

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الواردات في الجزائر خلال الفترة 2022/2010.

هذا المبحث تم تخصيصه للدراسة القياسية، حيث سيتم تقدير نموذج قياسي يقيس لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الواردات في الجزائر خلال الفترة 2010/2022، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة

قبل البدء في أي دراسة قياسية لا بد من تحديد متغيرات الدراسة، حيث تعتبر هذه الخطوة من أهم مراحل بناء نموذج قياسي يعبر عن الظاهرة محل الدراسة.

من خلال ما تم معاينته في الفصل السابق، وبالاعتماد على النظريات الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة فإن متغيرات الدراسة ستكون كما يلي:

بالنسبة للمتغير التابع فيتمثل في الواردات والذي سنرمز له ب M.

أما فيما يخص المتغير المستقل فيتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والذي سنرمز له ب **FDI** وقد تم جمع البيانات والمشاهدات من قاعدة بيانات البنك الدولي وبالاعتماد على موقع **world development indicatoes** وتتمثل صيغة النموذج بالعلاقة التالية: **LM = a+B(LFDI) +ei**

حيث:

LFDI: يمثل لوغاريتم الاستثمار الاجنبي المباشر.

LM: يمثل لوغاريتم الواردات.

EI: يمثل الأخطاء العشوائية.

المطلب الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية

في هذا المطلب ستتم دراسة استقراريه متغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF

دراسة الاستقرارية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF:

أول خطوة أستعرضها في هذا المطلب تتمثل في عرض مختلف اختبارات ديكي فولر الموسع لمتغيرات الدراسة خلال الفترّة المراد دراستها، وهذا في كل من المستوى والفرق الأول، ومخرجات برنامج **eviews10** توضح ذلك:

الجدول رقم (3) : نتائج اختبار ADFلمتغيرات الدراسة في المستوى.

السلاسل الزمنية		عند المستوى		عند الفرق الأول	
		t-statistic	Prob	t-statistic	Prob
LFDI	none	-0.526589	**0.4838**	-7.000	**0.000**
	Trend & intercept	-2.321988	**0.4148**	-6.881603	**0.000**
	intercept	-2.352767	**0.1601**	-6.941472	**0.000**
LM	none	-2.012660	**0.6502**	-7.000	**0.000**
	Trend & intercept	-2.104458	**0.3994**	-6.922359	**0.000**

	Intercept	−2.538815	**0.5224**	6.928203	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

* من خلال الجدول رقم (3) توصلت إلى أن السلاسل (LFDI، LM) غير معنوية عند مستوى 5% مما يدل على أنها غير مستقرة عند المستوى وهذه الأنواع من السلاسل تستقر عند إجراء الفروقات لها ، بعد قيامنا بإجراء الفروق الأولى للسلاسل السابقة الغير المستقرة نلاحظ معنويتها عند مستوى 5% مما يدل على أنها مستقرة عند الفرق الأول .

المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعةARDL

بعد أن تأكدنا من أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة واحد، وعدد المشاهدات 32 فإنه لتقدير نموذج ARDL يجب أن نتبع الخطوات التالية:

الفرع الأول: تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء

سيتم الاعتماد في تحديد عدد الفجوات المثلى للنموذج على معيار (AIC) أو (SC) والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4): تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء

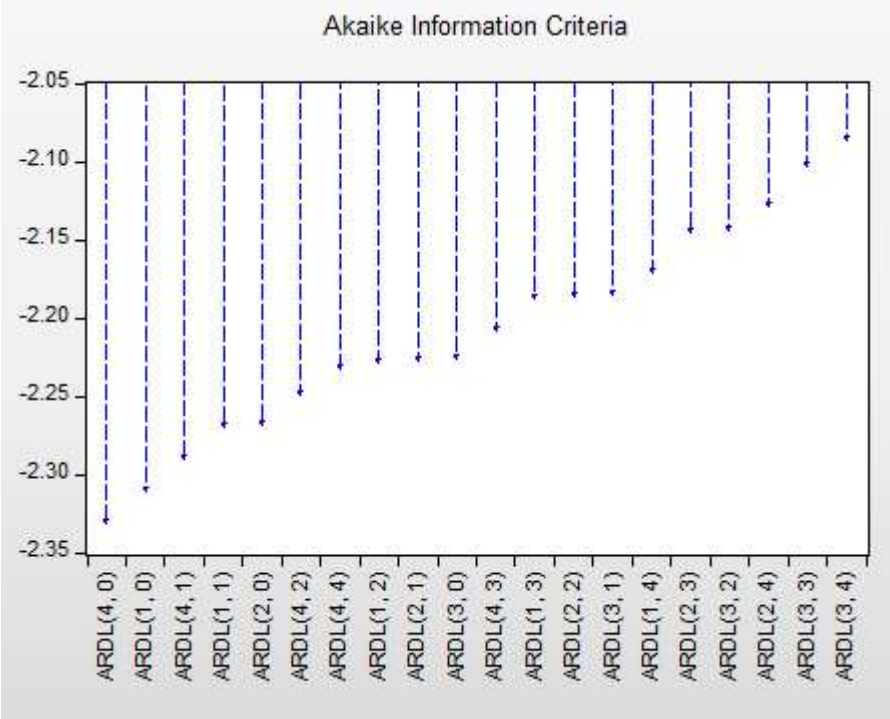

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

بالاعتماد على الشكل رقم (4) وبأخذ أقل قيمة لمعيار (AIC) فإن عدد فتَرات الإبطاء المثلى للنموذج هي ARDL(4.0).

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

يهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة في إطار نموذج الخطأ غير المقيد**UECM** ، وذلك من خلال اختبار الفرضية التالية :

Ho: عدم وجود علاقة توازنييه طويلة الأجل بين المتغيرات.

H1: وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول رقم (4): اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	17.76665	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الإحصائية F المحسوبة تساوي 17.76665 أكبر من القيم الحرجة العظمى (I0) و (I1) عند مستوى معنوية 10%.5%.2.5%.1% اذ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أن متغيرات الدراسة هي **متغيرات متكاملة** معا وتتحق بينها **علاقة توازن في الأجل الطويل** عند مستويات معنوية 10%.5%.2.5%.1% .

الفرع الرابع : تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل

* يمكن تلخيص نتائج **تقدير العلاقة طويلة** من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
DLFDI	-0.356311	0.222065	-1.604534	0.1163
c	-0.024193	0.023934	-1.010828	0.3180

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال الجدول رقم **5** نلاحظ أن المعلمة الخاصة بالمتغير المستقل الاستثمار الاجنبي المباشر **(DLFDI)** غير معنوية عند مستوى **05%** وهذا يدل على أن **الاستثمار الاجنبي المباشر لا يؤثر في الواردات** في الجزائر في الأجل الطويل خلال فترة الدراسة.

* يمكن تلخيص نتائج تقدير **العلاقة قصيرة الأجل** من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
CointEq(-1)	-0.511841	0.068459	-7.476626	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي **eviews10**

من خلال الجدول رقم **6** نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة وتساوي **0.511841**-وهي معنوية عند مستوى **05%** مما يدل على **وجود علاقة توازنية قصيرة المدى** بين المتغيرات المستقلة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات في الجزائر كما ان آلية تصحيح الخطأ موجودة فقيمة معامل تصحيح الخطأ وصلت إلى **51.18%** وهي تكشف سرعة عودة معدل الواردات إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل .

الفرع الرابع :الاختبارات التشخيصية للنموذج:

من أجل معرفة صلاحية النموذج المقدر لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية عليه كما يلي:

من أجل الكشف عن وجود ارتباط بين الأخطاء فإنه سيتم استعمار اختبار لاغرانش ل Breusch-Godfrey كما يلي :

الجدول رقم (7): نتائج إختبار لاغرانش

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.109895	Prob. F(2,39)	0.8962
Obs*R-squared	0.263390	Prob. Chi-Square(2)	0.8766

من خلال الجدول رقم 7 ن prob=0.8962>0.0 ومنه نقبل الفرضية H0 والتي تنص على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

سنعتمد على **اختبار التوزيع الطبيعي** والذي يسمح باختبار الفرضية التالية:

Ho : سلسلة البواقي تبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (8): اختبار توزيع البواقي.

Probability	**0.00009**
Jaque Bera	**77.97089**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي **eviews10**

نلاحظ ان إحصائية **Jaque Bera** تساوي **77.97089** وهي أكبر من نظيرتها الحرجة عند مستوى معنوية **5%** كما أن **Probability** الخاصة ب **Jaque Bera** تساوي **0.00009** وهي أقل من **0.05** فإننا نقبل فرضية العدم أي أنا سلسلة البواقي لا تبع التوزيع الطبيعي.

اختبار تجانس تباين الأخطاء:

من أجل اختبار تجانس الأخطاء سنستعين باختبارARCH ، ونتائج هذا الاختبار موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 9): نتائج إختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.673804	Prob. F(1,44)	0.4162
Obs*R-squared	0.693807	Prob. Chi-Square(1)	0.4049

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال الجدول 06 نلاحظ أن prob= 0.4162>0.05 وبالتالي نرفض H0 ونقبل H1 أين أن تباين الأخطاء غير متجانس.

* من أجل التأكد من أن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة تخلوا من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، فإن سأستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة(CUSUM Q) ، حيث يعد هذين الاختبارين من أهم الاختبارات المستخدمة في الكشف عن وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، والشكل التالي يوضح نتائج اختبار (CUSUM) و (CUSUM Q)

الشكل رقم (2): نتائج إختبار استقرار النموذج

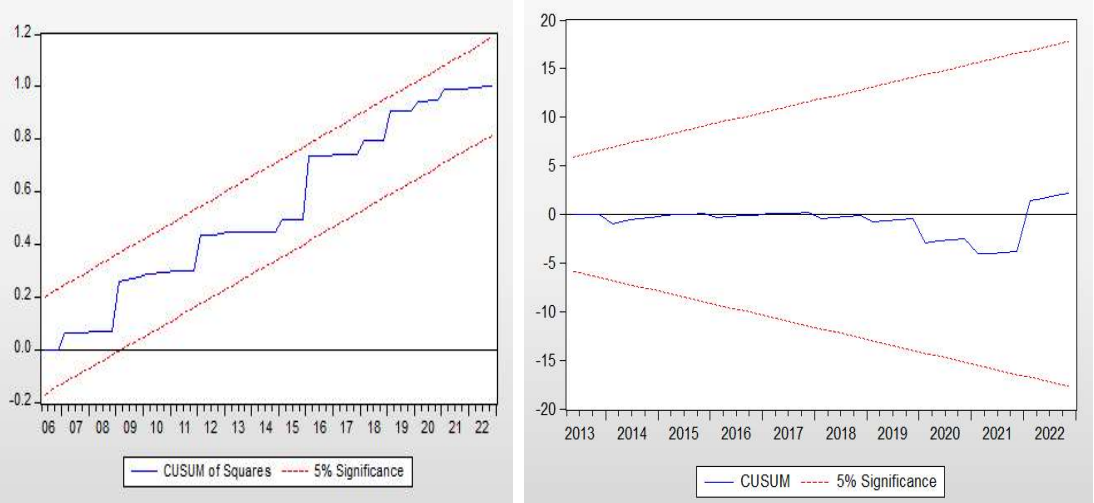

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي **eviews10**

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum) يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة، وهذا يشير إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية5% ، ونفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي(CUSUM Q) ، وبالتالي يمكن القول بأن هناك استقرار وانسجام بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير .

خاتمة

خـاتـمـــة :

لقد هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المياسر على الواردات في الجزائر،

باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أحد أهم مصادر التمويل للدول النامية.

إن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لأجل اعتماد سياسة إحلال الواردات السلعية، قد حققت نتائج إيجابية بالنسبة للسلع التي يحتاجها المستهلك النهائي فقط، استثناء منتوج الطاقة والزيوت التي تحتاجها المؤسسات وفيما يخص السلع الرأسمالية والمواد النصف المصنعة لم تتحقق هذه النتائج بعد، لكن يمكن تحقيقها في المدى الطويل عندما يتدفق للجزائر أضعاف ما هو موجود حاليًا.

حيث تمثلت الدراسة في قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2022) وهذا باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

نتائج البحث:

وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

–بالنسبة لمسألة الاستقرارية فقد أظهر اختبار ADF أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة(1) اممما يمكننا من تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج.ARDL ؛

– بعد القيام بتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى للنموذج والتي كانت(4.0) ARDL تم استخدام اختبار الحدود (Bounds test) وأظهرت النتائج أن هناك تكامل مشترك بين المتغير المستقل المتمثل في الاستثمار الاجنبي المباشر والمتغير التابع المتمثل في الواردات. أوضحت نتائج تقدير كل من النموذجين طويل وقصير الأجل أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر في الواردات في الأجل الطويل بينما يؤثر عليه في الأجل القصير فقط خلال فترة الدراسة؛

* أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل، وأن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تكون بنسبة 51.18%؛

- ان معامل تصحيح الخطأ يساوي **0.511841**- وإشارته سالبة وهو معنوي إحصائيا وهذا يعني أن إبتعاد الواردات عن التوازن في المدى البعيد يصحح؛

- يوجد استقرار للنموذج المدروس وانسجام مابين نتائج المدى الطويل والقصير؛

* وفي الأخير أظهرت الاختبارات التشخيصية أنه يمكن الاعتماد على نتائج المعلمات الطويلة والقصيرة الأجل للتشخيص السليم للظاهرة محل الدراسة .

التوصيات:

1) يتوجب على الدولة تخطيط وتنفيذ إستراتيجية تشجع التنويع في جذب المشاريع الاستثمارية الأجنبية الكثيفة رأس المال حتى تزود سوق السلع الوطني بالمنتجات غير المتوفرة بدلا من استيرادها من الخارج؛ والمشاريع الاستثمارية الأجنبية الكثيفة اليد العاملة حتى تخفف من حدة البطالة بسوق العمل؛

2) ضرورة خلق الانفتاح التجاري القائم على تشجيع التجارة الخارجية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو كل القطاعات الاقتصادية، وليس باتجاه قطاع المحروقات فقط خاصة التي تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات، وإلى تخفيض في نفس الوقت من حجم الواردات السلعية مما ينتج عنه ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى، وتحسين مستوى بقية مؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى على رأسها رصيد الميزان التجاري؛

3) محاولة إزالة كل العراقيل والصعوبات التي تقف في طريق الاستثمارات بصفة عامة خاصة تعقيدات النظام الإداري، وتماطل الإجراءات المؤدية إلى تأجيل الشروع وإنجاز المشروع الاستثماري.

4) جعل منح الحوافز والمزايا من أولويات إستراتيجية تشجيع خلق الاستثمار المحلي، واستقطاب الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر؛

5) محاولة تحقيق أكبر استفادة من منافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، إضافة إلى السعي لإنجاز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عن طريق خلق مناخ ملائم للاستثمار، إلى جانب تنمية الموارد البشرية حتى تتوطن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

آفاق الدراسة:

يمكن مستقبلا إثراء هذا الموضوع بدراسات مستقبلية نظرا لتجدده، ويمكن أن نقترح بعض المواضيع التي هي بحاجة للبحث العلمي منها:

- دراسة حول معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل التخلص منها؛
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- دور الاستثمار الأجنبي في تنويع الاقتصاد الوطني؛
- تأثير احلال الواردات على النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

الكتب:

- حسام علي داوود، و آخرون. (2002). *اقتصاديات التجارة الخارجية*. الأردن: دار المسير للنشر و التوزيع.
- رشاد العصار، و آخرون. (2000). *التجارة الخارجية*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- رضا عبد السلام. (2007). *محددات الإستثمار الأجنبي في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر*. (01، المحرر) مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- عبد الرزاق حمد الجوري. (2014). *دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية* (الإصدار 01). الأردن: دار الحامد للنشر.
- عبد السلام أبو قحف. (2001). *نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2003). *السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي*. مصر: دار الضفا للنشر والتوزيع.
- فريد النجار. (2000). *الإستثار الدولي و التنسيق الضريبي*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- فليح حسن خلف. (2010). *العولمة الإقتصادية*. أربد، الأردن : عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- قصي عبد الكريم ابراهيم. (2010). *أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية*. سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية.
- كمال، ع .ش .(1999) .*قانون الإستثمارات في الجزائر* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد أحمد السربتي. (2009). *اقتصاديات التجارة الخارجية*. الإسكندرية: مؤسسرؤيا للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد صفوت قابل. (2009). *منمة التجارة العالمية ة تحرير التجارة الدولية*. مصر: الدار الجامعية ، الإسكندرية.
- محمد عبد العزيز عجمية، و محمد علي البثي. (2001). *التنمية الإقتصادية : مفهومها ، نظرياتها ، سياستها*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- مصطفى محمد عز العرب. (1987). *سياسات و تخطيط التجارة الخارجية*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

- يوسف مسعداوي. (2010). *دراسات في التجارة الدولية*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

الأطروحات والرسائل

- إيمان كروشة. (2009 /2010). محددات دالة الطلب على الواردات ـ دراسة حالة الجزائر ـ (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.
- داوود محمد صبح. (1995). استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الإقتصادية في الأردن (رسالة ماجيستر في الإقتصاد). كلية الدراسات العليا، الأردن: جامعة الأردن.
- دواح بلقاسم. (2009). دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية (دراسة مقارنة بين الجزائر ـ المغرب ـ تونس ـ الأردن ـ مصر وتركيا) (رسالة دكتوراة). كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ـ فرع التسيير ـ، الجزائر: جامعة الجزائر.
- زهرة هارون. (2011). استخدام نموذج تصحيح الخطأفي تقدير دالة الواردات ـــ حالة الجزائر ـــ (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- سارة بوسيس. (2021/2020). أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة 2019/2000 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، البويرة: جامعة أكلي محند أولحاج.
- سمية كبير. (2007 / 2008). سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الإقتصادية ـــــ مع الإشارة إللا حالة الجزائر ـــ (أطروحة دكتوراة). كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- السيد محمد السويقي. (2009). *اقتصاديات التجارة الخارجية*. الإسكندرية: مؤسسة الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد الكريم بعداش. (2007). الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 ـــ 2006 (رسالة دكتوراة). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- عوينة عبد المؤمن. (2023). أثـر الإستثمار الأجنبي على النمو الإقتصادي في الجزائر (شهادة ماستر). (04، المحرر) كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

- غربية مفتاح، و يحي مرابط. (2023). دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر 2014 – 2020 (شهادة ماستر). كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- كريمة قويدري. (2011). الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر (رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة تلمسان.
- مجدي أحمد أحمد السريجي. (بلا تاريخ). أثر سياستي الإحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات على توزيع الدخل في مصر (رسالة دكتوراة). كلية التجارة وإدراة الأعمال: جامعة حلوان.
- المؤمن، ع .ع .(2023 – 2022) .أثر الإستثمار الأجنبي المباشرعلى النمو الإقتصادي في الجزائر)شهادة ماستر 04) .(، (.Ed الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، المسيلة :جامعة محمد بوضياف .

المقالات المجلات :

- عبد الكريم هاجر، و كمال قاسمي. (2016). الإستثماؤ الأجنبي المباشر وأثر على تنافسية الإقتصاد الجزائري. *مجلة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*(16)، صفحة 208.
- محمد مراس. (2015). قياس علاقة التكامل المتزامن بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الإقتصادي في الجزائر. *المجلة الإقتصادية للتنمية الإقتصادية*(02)، صفحة 124.
- يلعابد فايزة، مصطفى طويطي، و عبد الجليل مقدم. (2019). دراسة تحليلية لعلاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بحجم الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2014). *مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، 4*(2)، الصفحات 149 – 162.

المراجع الأجنبية

- Bertrand، R. (1971). *économie financiére internationale.* Paris: PUF.

الملاحق

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LM

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.506451	0.5224
Test critical values:	1% level	-3.565430	
	5% level	-2.919952	
	10% level	-2.597905	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 13:24
Sample (adjusted): 2010Q2 2022Q4
Included observations: 51 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.088514	0.058757	-1.506451	0.1384
C	0.335142	0.222819	1.504095	0.1390

R-squared	0.044264	Mean dependent var	5.04E-06
Adjusted R-squared	0.024759	S.D. dependent var	0.090500
S.E. of regression	0.089372	Akaike info criterion	-1.953588
Sum squared resid	0.391382	Schwarz criterion	-1.877830
Log likelihood	51.81649	Hannan-Quinn criter.	-1.924639
F-statistic	2.269394	Durbin-Watson stat	1.915598
Prob(F-statistic)	0.138372		

.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LM

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.351995	0.3994
Test critical values:	1% level	-4.148465	
	5% level	-3.500495	
	10% level	-3.179617	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 13:24
Sample (adjusted): 2010Q2 2022Q4
Included observations: 51 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.163144	0.069364	-2.351995	0.0228
C	0.667421	0.278470	2.396738	0.0205
@TREND("2010Q1")	-0.001912	0.001004	-1.904957	0.0628

R-squared	0.111440	Mean dependent var	5.04E-06
Adjusted R-squared	0.074417	S.D. dependent var	0.090500
S.E. of regression	0.087067	Akaike info criterion	-1.987252
Sum squared resid	0.363873	Schwarz criterion	-1.873615
Log likelihood	53.67493	Hannan-Quinn criter.	-1.943828
F-statistic	3.010005	Durbin-Watson stat	1.914080
Prob(F-statistic)	0.058678		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LM

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.083164	0.6502
Test critical values:	1% level	-2.611094	
	5% level	-1.947381	
	10% level	-1.612725	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 13:23
Sample (adjusted): 2010Q2 2022Q4
Included observations: 51 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.000278	0.003341	-0.083164	0.9341

R-squared	0.000138	Mean dependent var	5.04E-06
Adjusted R-squared	0.000138	S.D. dependent var	0.090500
S.E. of regression	0.090493	Akaike info criterion	-1.947668
Sum squared resid	0.409452	Schwarz criterion	-1.909789
Log likelihood	50.66554	Hannan-Quinn criter.	-1.933194
Durbin-Watson stat	1.999721		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LM)

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.928203	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.568308	
	5% level	-2.921175	
	10% level	-2.598551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 13:25
Sample (adjusted): 2010Q3 2022Q4
Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-1.000000	0.144338	-6.928203	0.0000
C	5.14E-06	0.013062	0.000394	0.9997

R-squared	0.500000	Mean dependent var	9.64E-18
Adjusted R-squared	0.489583	S.D. dependent var	0.129285
S.E. of regression	0.092366	Akaike info criterion	-1.886943
Sum squared resid	0.409509	Schwarz criterion	-1.810462
Log likelihood	49.17357	Hannan-Quinn criter.	-1.857819
F-statistic	48.00000	Durbin-Watson stat	2.000000
Prob(F-statistic)	0.000000		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LM)

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.922359	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.152511	
	5% level	-3.502373	
	10% level	-3.180699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 13:24
Sample (adjusted): 2010Q3 2022Q4
Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-1.009682	0.145858	-6.922359	0.0000
C	0.016437	0.027571	0.596176	0.5539
@TREND("2010Q1")	-0.000620	0.000915	-0.677885	0.5012

R-squared	0.504841	Mean dependent var	9.64E-18
Adjusted R-squared	0.483771	S.D. dependent var	0.129285
S.E. of regression	0.092890	Akaike info criterion	-1.856673
Sum squared resid	0.405544	Schwarz criterion	-1.741951
Log likelihood	49.41682	Hannan-Quinn criter.	-1.812986
F-statistic	23.95953	Durbin-Watson stat	2.000237
Prob(F-statistic)	0.000000		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LM)

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.000000	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.612033	
	5% level	-1.947520	
	10% level	-1.612650	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 13:24
Sample (adjusted): 2010Q3 2022Q4
Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-1.000000	0.142857	-7.000000	0.0000

R-squared	0.500000	Mean dependent var	9.64E-18
Adjusted R-squared	0.500000	S.D. dependent var	0.129285
S.E. of regression	0.091418	Akaike info criterion	-1.926943
Sum squared resid	0.409509	Schwarz criterion	-1.888703
Log likelihood	49.17357	Hannan-Quinn criter.	-1.912381
Durbin-Watson stat	2.000000		

LFDI:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LFDI

Null Hypothesis: LFDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.355053	0.9087
Test critical values:	1% level	-3.565430	
	5% level	-2.919952	
	10% level	-2.597905	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFDI)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 13:28
Sample (adjusted): 2010Q2 2022Q4
Included observations: 51 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI(-1)	-0.026055	0.073382	-0.355053	0.7241
C	0.121088	0.522277	0.231847	0.8176

R-squared	0.002566	Mean dependent var	-0.063340
Adjusted R-squared	-0.017790	S.D. dependent var	0.384929
S.E. of regression	0.388338	Akaike info criterion	0.984543
Sum squared resid	7.389499	Schwarz criterion	1.060301
Log likelihood	-23.10584	Hannan-Quinn criter.	1.013492
F-statistic	0.126063	Durbin-Watson stat	2.007537
Prob(F-statistic)	0.724073		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LFDI

Null Hypothesis: LFDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.412931	0.8453
Test critical values:	1% level	-4.148465	
	5% level	-3.500495	
	10% level	-3.179617	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFDI)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 13:28
Sample (adjusted): 2010Q2 2022Q4
Included observations: 51 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI(-1)	-0.130137	0.092105	-1.412931	0.1641
C	1.075136	0.735511	1.461755	0.1503
@TREND("2010Q1")	-0.008358	0.004637	-1.802428	0.0778

R-squared	0.065795	Mean dependent var	-0.063340
Adjusted R-squared	0.026870	S.D. dependent var	0.384929
S.E. of regression	0.379722	Akaike info criterion	0.958268
Sum squared resid	6.921066	Schwarz criterion	1.071905
Log likelihood	-21.43584	Hannan-Quinn criter.	1.001692
F-statistic	1.690297	Durbin-Watson stat	1.931803
Prob(F-statistic)	0.195259		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LFDI

Null Hypothesis: LFDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.206918	0.2055
Test critical values:	1% level	-2.611094	
	5% level	-1.947381	
	10% level	-1.612725	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFDI)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 13:27
Sample (adjusted): 2010Q2 2022Q4
Included observations: 51 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI(-1)	-0.009134	0.007568	-1.206918	0.2331

R-squared	0.001472	Mean dependent var	-0.063340
Adjusted R-squared	0.001472	S.D. dependent var	0.384929
S.E. of regression	0.384645	Akaike info criterion	0.946423
Sum squared resid	7.397605	Schwarz criterion	0.984302
Log likelihood	-23.13380	Hannan-Quinn criter.	0.960898
Durbin-Watson stat	2.039552		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LFDI)

Null Hypothesis: D(LFDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.126314	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.568308	
	5% level	-2.921175	
	10% level	-2.598551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFDI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 13:29
Sample (adjusted): 2010Q3 2022Q4
Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI(-1))	-1.028186	0.144280	-7.126314	0.0000
C	-0.066428	0.056299	-1.179904	0.2439

R-squared	0.514093	Mean dependent var	1.71E-17
Adjusted R-squared	0.503970	S.D. dependent var	0.557440
S.E. of regression	0.392602	Akaike info criterion	1.007136
Sum squared resid	7.398535	Schwarz criterion	1.083617
Log likelihood	-23.17840	Hannan-Quinn criter.	1.036260
F-statistic	50.78435	Durbin-Watson stat	2.001635
Prob(F-statistic)	0.000000		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LFDI)

Null Hypothesis: D(LFDI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.254764	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.152511	
	5% level	-3.502373	
	10% level	-3.180699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFDI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 13:29
Sample (adjusted): 2010Q3 2022Q4
Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI(-1))	-1.058550	0.145911	-7.254764	0.0000
C	0.054258	0.115917	0.468079	0.6419
@TREND("2010Q1")	-0.004628	0.003891	-1.189483	0.2402

R-squared	0.528293	Mean dependent var	1.71E-17
Adjusted R-squared	0.508221	S.D. dependent var	0.557440
S.E. of regression	0.390916	Akaike info criterion	1.017477
Sum squared resid	7.182321	Schwarz criterion	1.132198
Log likelihood	-22.43692	Hannan-Quinn criter.	1.061163
F-statistic	26.31908	Durbin-Watson stat	2.003250
Prob(F-statistic)	0.000000		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LFDI)

Null Hypothesis: D(LFDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.000000	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.612033	
	5% level	-1.947520	
	10% level	-1.612650	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFDI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 13:28
Sample (adjusted): 2010Q3 2022Q4
Included observations: 50 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI(-1))	-1.000000	0.142857	-7.000000	0.0000

R-squared	0.500000	Mean dependent var	1.71E-17
Adjusted R-squared	0.500000	S.D. dependent var	0.557440
S.E. of regression	0.394170	Akaike info criterion	0.995727
Sum squared resid	7.613119	Schwarz criterion	1.033968
Log likelihood	-23.89318	Hannan-Quinn criter.	1.010289
Durbin-Watson stat	2.000000		

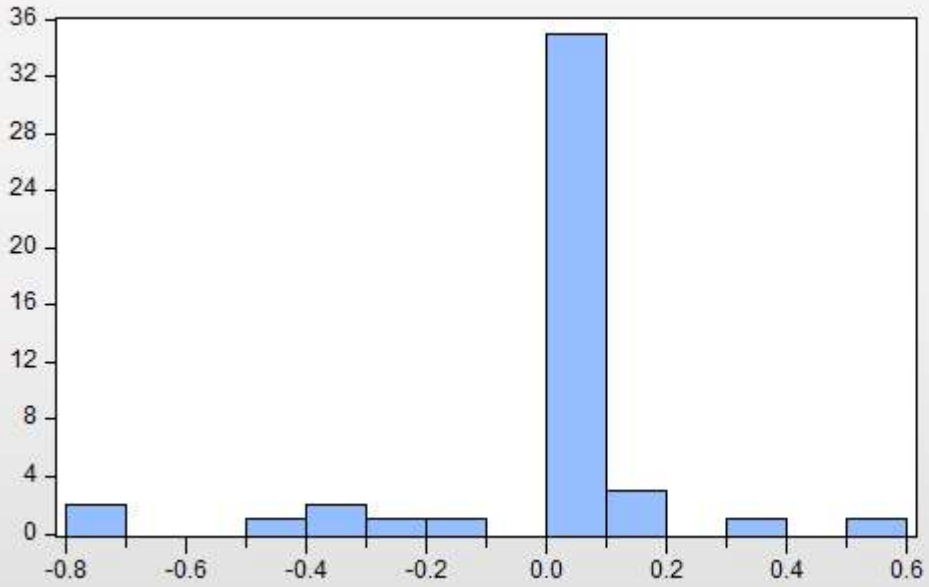

Series: Residuals	
Sample 2011Q2 2022Q4	
Observations 47	
Mean	-2.61e-17
Median	0.054945
Maximum	0.592048
Minimum	-0.796730
Std. Dev.	0.226955
Skewness	-1.735016
Kurtosis	8.384507
Jarque-Bera	80.35832
Probability	0.000000

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.614878	Prob. F(1,44)	0.4372
Obs*R-squared	0.633968	Prob. Chi-Square(1)	0.4259

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 13:32
Sample (adjusted): 2011Q3 2022Q4
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.057383	0.022100	2.596539	0.0128
RESID^2(-1)	-0.117445	0.149775	-0.784142	0.4372

R-squared	0.013782	Mean dependent var	0.051334
Adjusted R-squared	-0.008632	S.D. dependent var	0.139859
S.E. of regression	0.140461	Akaike info criterion	-1.045266
Sum squared resid	0.868091	Schwarz criterion	-0.965760
Log likelihood	26.04112	Hannan-Quinn criter.	-1.015482
F-statistic	0.614878	Durbin-Watson stat	2.030336
Prob(F-statistic)	0.437158		

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.100640	Prob. F(2,35)	0.9045
Obs*R-squared	0.268745	Prob. Chi-Square(2)	0.8743

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/29/24 Time: 13:31
Sample: 2011Q2 2022Q4
Included observations: 47
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLFDI(-1)	0.030519	0.155871	0.195797	0.8459
DLFDI(-2)	0.037038	0.155699	0.237881	0.8134
DLFDI(-3)	0.002914	0.114647	0.025421	0.9799
DLFDI(-4)	0.004160	0.164752	0.025248	0.9800
DLM	-0.003367	0.427117	-0.007884	0.9938
DLM(-1)	0.068179	0.544577	0.125196	0.9011
DLM(-2)	0.086341	0.544159	0.158668	0.8748
DLM(-3)	0.006791	0.485588	0.013985	0.9889
DLM(-4)	0.003341	0.570937	0.005851	0.9954
C	0.004862	0.042542	0.114278	0.9097
RESID(-1)	-0.069947	0.229694	-0.304524	0.7625
RESID(-2)	-0.077591	0.229691	-0.337805	0.7375

R-squared	0.005718	Mean dependent var	-2.61E-17
Adjusted R-squared	-0.306771	S.D. dependent var	0.226955
S.E. of regression	0.259441	Akaike info criterion	0.355267
Sum squared resid	2.355845	Schwarz criterion	0.827645
Log likelihood	3.651223	Hannan-Quinn criter.	0.533026
F-statistic	0.018298	Durbin-Watson stat	2.004719
Prob(F-statistic)	1.000000		

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(DLFDI)
Selected Model: ARDL(4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/29/24 Time: 13:31
Sample: 2010Q1 2022Q4
Included observations: 47

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLFDI(-1))	0.454031	0.212791	2.133692	0.0396
D(DLFDI(-2))	0.413713	0.187639	2.204839	0.0338
D(DLFDI(-3))	0.373396	0.155175	2.406290	0.0212
D(DLM)	-2.419826	0.367541	-6.583819	0.0000
D(DLM(-1))	-2.962303	0.486497	-6.089049	0.0000
D(DLM(-2))	-3.056250	0.511477	-5.975345	0.0000
D(DLM(-3))	-3.150196	0.453374	-6.948334	0.0000
CointEq(-1)*	-1.494348	0.233012	-6.413191	0.0000

R-squared	0.844250	Mean dependent var	-0.002438
Adjusted R-squared	0.816295	S.D. dependent var	0.575077
S.E. of regression	0.246483	Akaike info criterion	0.190789
Sum squared resid	2.369393	Schwarz criterion	0.505707
Log likelihood	3.516465	Hannan-Quinn criter.	0.309295
Durbin-Watson stat	2.069542		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(DLFDI)
Selected Model: ARDL(4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/29/24 Time: 13:31
Sample: 2010Q1 2022Q4
Included observations: 47

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.067254	0.040110	-1.676741	0.1020
DLFDI(-1)*	-1.494348	0.262008	-5.703434	0.0000
DLM(-1)	0.448531	1.122847	0.399459	0.6919
D(DLFDI(-1))	0.454031	0.230629	1.968662	0.0565
D(DLFDI(-2))	0.413713	0.197199	2.097950	0.0428
D(DLFDI(-3))	0.373396	0.160441	2.327309	0.0255
D(DLM)	-2.419826	0.416541	-5.809333	0.0000
D(DLM(-1))	-2.962303	0.885018	-3.347167	0.0019
D(DLM(-2))	-3.056250	0.737240	-4.145529	0.0002
D(DLM(-3))	-3.150196	0.556837	-5.657305	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLM	0.300152	0.771281	0.389160	0.6994
C	-0.045006	0.025361	-1.774616	0.0842

EC = DLFDI - (0.3002*DLM -0.0450)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	13.00661	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	47		Finite Sample: n=50	
		10%	3.177	3.653
		5%	3.86	4.44
		1%	5.503	6.24
			Finite Sample: n=45	
		10%	3.19	3.73
		5%	3.877	4.46
		1%	5.607	6.193

Dependent Variable: DLFDI
Method: ARDL
Date: 05/29/24 Time: 13:21
Sample (adjusted): 2011Q2 2022Q4
Included observations: 47 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DLM
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DLFDI(-1)	-0.040317	0.111644	-0.361125	0.7201
DLFDI(-2)	-0.040317	0.111644	-0.361125	0.7201
DLFDI(-3)	-0.040317	0.111644	-0.361125	0.7201
DLFDI(-4)	-0.373396	0.160441	-2.327309	0.0255
DLM	-2.419826	0.416541	-5.809333	0.0000
DLM(-1)	-0.093946	0.473405	-0.198448	0.8438
DLM(-2)	-0.093946	0.473405	-0.198448	0.8438
DLM(-3)	-0.093946	0.473405	-0.198448	0.8438
DLM(-4)	3.150196	0.556837	5.657305	0.0000
C	-0.067254	0.040110	-1.676741	0.1020

R-squared	0.678156	Mean dependent var	-0.071169
Adjusted R-squared	0.599870	S.D. dependent var	0.400053
S.E. of regression	0.253057	Akaike info criterion	0.275895
Sum squared resid	2.369393	Schwarz criterion	0.669544
Log likelihood	3.516465	Hannan-Quinn criter.	0.424028
F-statistic	8.662512	Durbin-Watson stat	2.069542
Prob(F-statistic)	0.000001		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

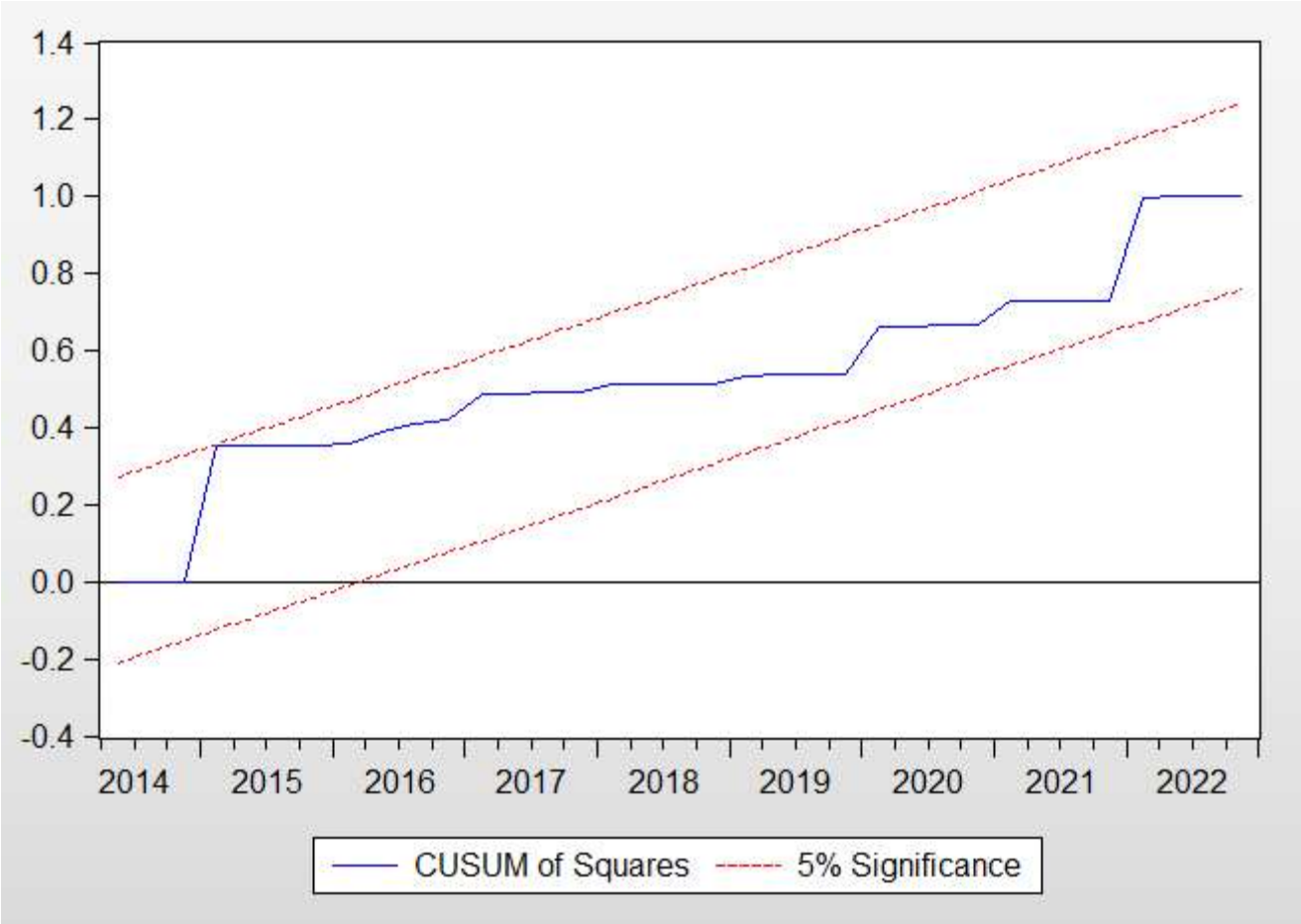
1.4
1.2
1.0
0.8
0.6
0.4
0.2
0.0
-0.2
-0.4
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
2022
CUSUM of Squares
5% Significance

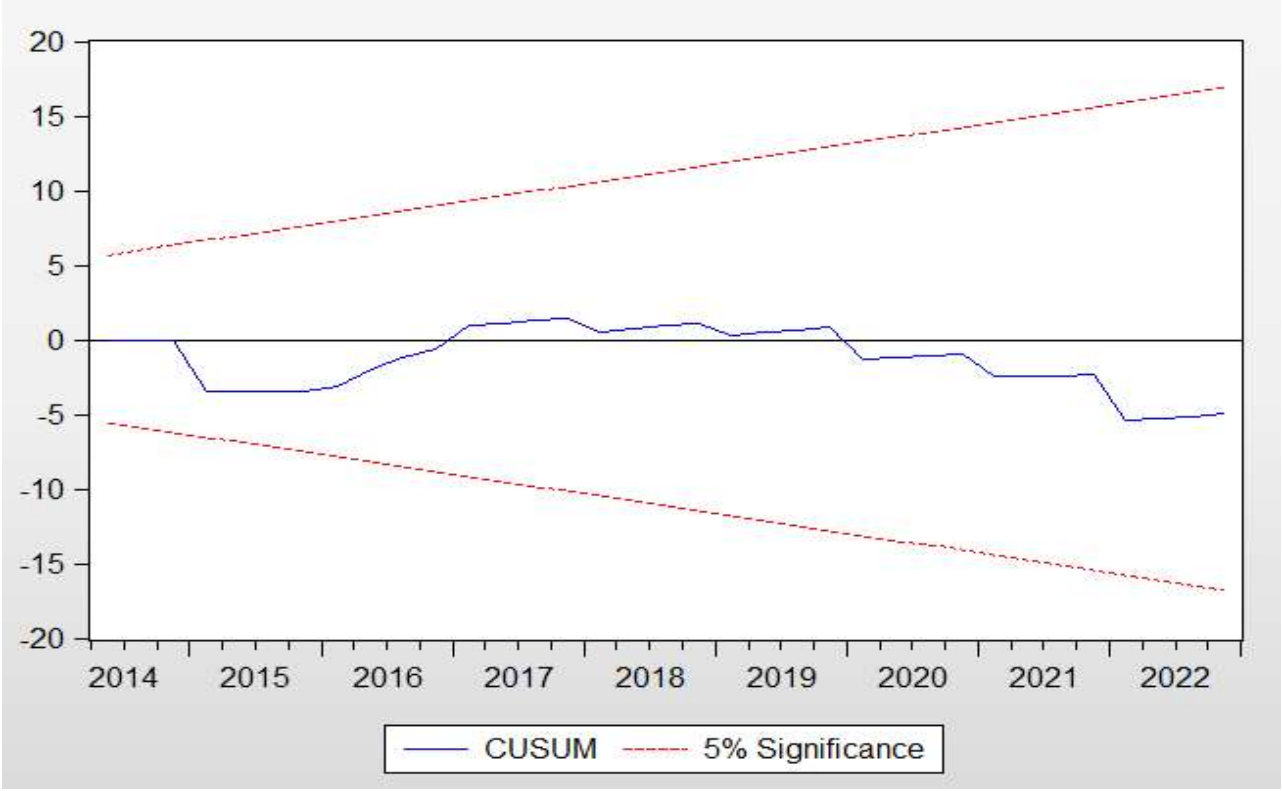
20
15
10
5
0
-5
-10
-15
-20
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
2022
CUSUM
5% Significance

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بن السعدي مريم المولود(ة) بتاريخ: 1988/10/23 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 302378 الصادرة بتاريخ: 2015/01/18 عن: دائرة حمام الضلعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم التجارية تخصص: مالية ونجارة دولية خلال السنة الجامعية 2023/2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان" :

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2024/06/04

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بلحاج حمدة المولود(ة) بتاريخ: 1979-07-07 بـ: مسدري عدي

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم 208611603 الصادرة بتاريخ: 2022.12.14 عن: مسدري عدي المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم مالية تخصص: مالية وتجارة دولية خلال السنة الجامعية: 2023-2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2024/06/04

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة